# الريع النفطي من نقمة الى نعمة

**د. باسم سيفي**

## الخلاصة

شهد العراق وحتى الستينات تنمية جيدة في كافة المجالات وكان يمكن ان تضعنا بين البلدان المتقدمة لو استخدمت ايرادات النفط بشكل عقلاني تفيد تطوير وتوسيع القطاعات الانتاجية وترفع الانتاجية فيها ولم نقع في فخ الدولة الريعية والاستبدادية التي هدرت وتهدر الكثير من موارد العراق الطبيعية والبشرية وتحول المجتمع العراقي الى مجتمع استهلاكي ينهار مع نضوب النفط. الخروج من المحنة يستوجب اعتمادا كبيرا على الضرائب والكمارك ورسوم الخدمات في ميزانية التشغيل في الدولة وان نخصص معظم ايرادات النفط للتنمية وإحياء القطاعات الانتاجية والاستثمار الطويل الامد في الداخل والخارج لتحقيق تحسن في مستوى معيشة كافة المواطنين وبنفس الوقت تقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط. هذا التوجه يحتاج الى مؤسسات سياسية واقتصادية جيدة وفعالة تنتج سياسات تنموية وتحفز على زيادة الانتاج وتشجع تبني التنمية المستدامة في كافة مرافق المجتمع العراقي. ان الحرب الداعشية والأزمة المالية توفر فرصة عظيمة لإصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة افضل للنفط والموارد العراقية قادرة على انتشال المجتمع العراقي من مستنقع اللعنة النفطية وازدياد الاعتماد على النفط.

## 1. المقدمة

ان يصف عراب اوبك الفنزويلي بيريز الفونسو النفط بأنه "براز الشيطان" (كارل 2007) له دلالته الكبيرة بقوة هذا المورد وإمكانيته في جلب الخراب والفساد والتسيب على الشعوب والأوطان التي تمتلكه بدلا من الاعمار والرفاهية وسلطة القانون. مفهوم الدولة الريعية مترادف مع مفهوم اللعنة النفطية او لعنة الموارد الطبيعية وكلاهما ظهرا للنقاش على المستوى العالمي منذ عدة عقود من قبل عدد من الباحثين نظرا لملاحظة سوء اداء الدول التي يعتمد اقتصادها على ريع وتصدير الموارد الطبيعية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مقارنة بأداء الدول الفقيرة نسبيا بالموارد الطبيعية. التأثيرات على العالم العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص يتجسد الان في تقارير الامم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي وفي تجربة الشعب العراقي في ما مر به من ويلات الدكتاتورية والقرارات الهوجاء التي استندت على الريع النفطي.

ادب التنمية والاقتصاد يؤكد اهمية توفر رأس المال للاستثمار في عمليات التنمية والنمو الاقتصادي. رأس المال هذا يأتي عادة من الربح والتوفير بدلا من الاستهلاك فهو بالتالي ليس سهلا لأنه يعني الحرمان من بعض الاستهلاك لبناء ثروة تنتج ايراد واستهلاك اكبر في المستقبل. هذه المعانات نجدها واضحة في تاريخ بناء الثروة والصناعة في البلدان الاوروبية وفي الاتحاد السوفيتي والصين. توفر الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن بوفرة وبيعها في السوق العالمية يفترض ان توفر الرأسمال المطلوب للتنمية بدون معانات التوفير. في الخمسينات والستينات شكك

عدد من الباحثين بهذه الفرضية لاعتبارات متعلقة بشروط التجارة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لصالح الاولى وضعف الروابط الاقتصادية بين الصناعة الاستخراجية للنفط والمعادن مع بقية اقسام الاقتصاد الوطني وأيضا طبيعة المصالح المشتركة بين الشركات العالمية وطبقة النخبة الحاكمة وبالأخص في ترحيل الارباح (روس 2007).

في السبعينات حدثت فورتين نفطيتين تضاعف سعر النفط مرتين في الاولى ومرة واحدة في الثانية الامر الذي ادى الى فوائض رهيبة لدى بلدان اوبك ارعب وحسب اموزيغار ( Amuzegar 1991) وتيري كارل (كارل 2007) وفؤاد الامير (أمير 2014) البلدان الغربية والبنك الدولي الى احتمال تحول اوبك الى اكبر بنك عالمي في حين توجه قادة بلدان اوبك في حلم اللحاق ببلدان العالم الاول بسبب هذا الرخاء المالي ولم ينتظروا كثيرا حتى جاءتهم الحروب والفساد وشراء الاسلحة. في التسعينات تبخرت هذه الفوائض وما انتهت إلا ومعظم بلدان النفط والمعادن مديونة للمؤسسات المصرفية العالمية مبالغ كبيرة وأصبح واضحا وكما لاحظت تيري كارل (كارل 2007) وغيرها بأن انجازات بلدان النفط والمعادن التنموية اضعف بشكل واضح من منجزات الدول الفقيرة بهذه الموارد وإن منجزات البلدان النفطية كانت افضل قبل الفورات النفطية في السبعينات.

دراسات عديدة انجزت في موضوع الدولة الريعية وما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية وأفكار عديدة طرحت في كيفية علاجها يمكن ان تكون ذا فائدة كبيرة اذا كانت النخبة الحاكمة تريد اخراج العراق من فخ الدولة الريعية وإذا نظرنا لهذه الدراسات بعين نقدية. ومن الادبيات المهمة التي صدرت في العراق حول الموضوع كتاب "النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية" عن معهد الدراسات الاستراتيجية (2007) الذي ترجم ونشر في هذا الكتاب مقالات لمجموعة من الباحثين متخصصين في المجال رغم ان نَفس معظم الكتاب المشاركين امريكي او غربي لا يرى دور الشركات والحكومات الغربية في افساد طبقة النخبة الحاكمة والمتنفذة في بلدان النفط والمعادن ودفع هذه البلدان نحو الاستهلاك والتسليح وتدوير الدولارات النفطية الى الغرب، ويؤكد افكار اللبرالية الجديدة في تحرير السوق من قيود الدولة والخصخصة لمشاريع القطاع العام وحتى حقول النفط في بعض المقالات.

وهناك مساهمات عديدة في موضوع التنمية يمكن ان تكون ذا فائدة كبيرة لنا وان لم تتناول بشكل مباشر موضوع الدولة الريعية نذكر منها مساهمة سوزان جورج (George 1990) في اهمية علاج هيمنة الشركات والمصالح الغربية وما تتركه من سيئات في اقتصاديات الدول النامية، مساهمة ريتشارد نوركَارد (Norgaard 1994) في تشخيصه خذلان التنمية بسبب طريقة التفكير التجزيئية الميكانيكية، مساهمة امارتيا سين (Sen 1999) في نظرته للتنمية باعتبارها زيادة الحرية من الجوع والفقر والمرض والبطالة والجهل والاضطهاد، مساهمة دارون ايسموكلو و جيمس روبنسون (Acemoglu, Robinson 2012) في اهمية بناء مؤسسات سياسية فعالة تنتج مؤسسات اقتصادية تشجع التنمية، ومساهمة جورج ستكلتز (Stiglitz 2003) في تأكيده بأن العولمة لم تنجح في مساعدة فقراء العالم لأن البنك الدولي وصندوق النقد بدلا من ان يعملوا لمساعدة الدول النامية وتحقيق الاستقرار المالي انشغلوا بحماية المصالح المالية ومنظمة التجارة العالمية انشغلت بتعزيز التجارة الحرة دون اعتبار للبيئة والفقراء.

كما وتناول باحثون اقتصاديون من امثال محمد سلمان حسن (حسن 1966 ;Hasan 1970) ومحمد علي زيني (زيني 2009) وعلي مرزا (ميرزا 2013) مشكلة الدولة الريعية وأُحادية الاقتصاد العراقي واقترحوا علاجات محدودة غير تفصيلية منصبة على ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي وتفادي الاعتماد الاحادي على النفط. فحسن يلاحظ ما حدث من تغيرات في بداية الستينات من زيادة الاستيرادات الاستهلاكية مرتبطة بزيادة التصدير النفطي وكيف يتزايد دور النفط في الاقتصاد العراقي. زيني يستعرض مسيرة العراق الاقتصادية كبناء وازدهار حتى عام 1980 فحروب وحصار حتى عام 2003 فيها تراجع مستوى معيشة العراقيين الى ما قبل الخمسينات ففترة أمل وتحدي لبناء اقتصاد تعددي بعد ان اصبح اعتماد الدولة على النفط شبه كلي ويقترح استخدام عوائد النفط في الاستثمار لتعطي مردود اقتصادي يعوض عن خسارتنا للنفط المستخرج. اما مرزا فتناول مشكلة الدولة الريعية وتنامي القوى العاملة العراقية وجاءت توصياته في سياسات اقتصادية تشجع التنوع وتقلل من الاعتماد النفطي وبنفس الوقت سياسات اجتماعية تهدف الى تعزيز الديمقراطية وفكرة العقد الاجتماعي، تطوير التعليم وفنون الادارة، والقضاء على الفساد ونشر الشفافية.

خطورة الدولة الريعية على الاقتصاد العراقي ومستقبله من حيث توسع الاستهلاك المعتمد على الاستيراد شخص أيضا من قبل مظهر محمد صالح (صالح 2014) وكامل العضاض (عضاض 2013) وكلاهما لم يتوسع في تحليل المشكلة الريعية في العراق ورغم ان الباحثين يتناولان مواضيع مختلفة، الاول يحلل نمو الطبقة المتوسطة وارتباطها بالدولة الريعية والتعيينات الحكومية وليس انتاجها المستقل والثاني يؤكد المرض الهولندي وارتفاع سعر العملة المحلية في مشكلة الحالة الريعية ويفترض ان التنمية المستدامة تفرض شرط نمو الناتج المحلي بمعدلات تفوق معدل نمو السكان، إلا انهما يتوصلان الى استنتاج ضرورة تنوع الاقتصاد العراقي وتعاون الدولة والسوق ووضع علاقة ايجابية بين نمو الاستهلاك ونمو الانتاج المحلي. حتى البنك الدولي (2015) اصبح يشخص الوعود التي لم يحققها النفط والنمو الاقتصادي حيث يعيش 20 % من سكان العراق تحت خط الفقر عام 2012 رغم الزيادات الكبيرة في الموارد النفطية والناتج المحلي.

سمات الدولة الريعية واللعنة النفطية من تدهور او ركود في اوضاع الناس المعاشيَّة والحياتية وتحولهم الى مجتمع استهلاكي يعتمد على مصادر دخل غير ثابتة وقابلة للنفاذ ويعاني مشاكل مختلفة مرتبطة بالسياسة الاقتصادية والتنموية التي تعيق تحسين معيشة الناس في معظم طبقات المجتمع وتدهور القاعدة الاقتصادية والبيئية والمرتبطة بالموارد الطبيعية التي ستعتمد عليها الاجيال القادمة في انتاج احتياجاتها من السلع المادية والقضايا المعنوية. فبينما تعمل الدولة الريعية على تقويض اسس الزراعة والصناعة والاعتماد على الاستيراد تؤكد التنمية المستدامة على تطوير القدرة الانتاجية للزراعة والصناعة بما يتناسب مع اهمية المنتج والاحتمالات المستقبلية وبالتالي تقليل الاعتماد على الاستيراد في تلبية حاجات المجتمع الاساسية.

ما يحير في العشرات من المؤلفات حول الدولة الريعية التي اطلعت عليها خلال اعدادي لهذه الدراسة عدم تطرقها للمشاكل البيئية المتزايدة ولا ما تؤكده منظمات عالمية في ضرورة تبني

التنمية المستدامة مثلما ورد في المؤتمر العالمي للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية ( UNCED 1992) بضرورة تبني التنمية المستدامة. السبب وكما اعتقد هو ان هؤلاء الباحثين يصعب عليهم دمج مفاهيم انسانية وطبيعية جديدة تتطلب منهم تغيير او تطوير طريقة تفكيرهم. في هذه الدراسة انطلق من معارفي في التنمية المستدامة نحو معالجة اهم وأكبر معضلة يجابهها العراق في تاريخه الحديث وهي هيمنة الريع النفطي على مقادير المجتمع العراقي وتدميره لأساسياته البيئية والانتاجية والاجتماعية التي هي مثال صارخ على التنمية الغير مستدامة.

العراق خلال تاريخه الممتد لخمسة آلاف سنة من المدنية التي نشأت في وديان الرافدين لم يشهد تراجعا عاما في زراعته وصناعته مقارنة بحجم سكانه ولا تدهورا في بيئاته الطبيعية والطبيعية الاجتماعية وهدرا في موارده الطبيعية المتجددة والغير متجددة مثلما يشهده في العصر الحالي عندما بدأ النفط يتدفق بغزارة الى الاسواق العالمية ويجلب امولا طائلة لخزينة الدولة العراقية والتي شجعت المغامرين والمَصلحيين للتقاتل على استحواذ السلطة وتقاسم المغانم. لخمسة عقود ومنذ اواسط ستينات القرن الماضي وحتى الان استخرجنا من النفط حوالي 40 مليار برميل قيمتها بسعر 80 دولار للبرميل (وهو تقريبا معدل الاسعار للسنوات العشرة الماضية وأيضا معدل اسعار السبعينات بعد احتساب التضخم او انخفاض القوة الشرائية للدولار وهو أيضا تكلفة انتاج برميل نفط من الصخور والرمال النفطية في الولايات المتحدة وكندا بحدودها الدنيا) 3200 مليار دولار، اي بواقع 100 الف دولار للمواطن العراقي حاليا لو تراكمت هذه الاموال كرأسمال. اين ذهبت هذه المليارات وماذا كان تأثيرها على الزراعة والصناعة العراقية؟! لا نحتاج الى جواب هنا فهو معروف وواضح ويكفي ان نؤكد بأنها اللعنة النفطية بكل ابعادها وأوضح صورها.

في هذه الدراسة نستعرض وقوع العراق في فخ الدولة الريعية منذ اواسط ستينات القرن الماضي وحلول ما يسمى باللعنة النفطية عليه في الزمن الدكتاتوري وفي الزمن الديمقراطي ونناقش امكانية الخروج من هذا النفق من خلال تبني التنمية المستدامة في تطوير القطاعات المختلفة والالتزام بشروطها. في الفصل الثاني نستعرض اولا مفهوم الدولة الريعية وارتباطها بتعبير لعنة الموارد بشكل عام واللعنة النفطية بشكل خاص وكذلك مفهوم التنمية المستدامة وما تحويه من شروط يجب الالتزام بها. في الفصل الثالث نناقش مفهوم الريع وتطوره وأسباب توجه الريع نحو الاستهلاك وابتعاده عن الاستثمار. في الفصل الرابع نستعرض السمات الاساسية للدول الريعية والدول الطبيعية التي حققت نجاحات متعددة في تنمية مجتمعاتها ونركز قليلا على تلك التي تمكنت من الخروج من فخ الدولة الريعية. في الفصل الخامس نناقش وقوع العراق في فخ الدولة الريعية واللعنة النفطية. في الفصل السادس نستعرض ما يطرحه الباحثون من علاجات وما يمكن ان نتعلمه من تجارب البلدان التي تجاوزت الفخ الريعي. اما الفصل السابع فسيتناول تبني طريق التنمية المستدامة لبناء اقتصاد متنوع يلبي طموح الشعب العراقي حاليا وقادر على التواصل عند وبعد نضوب النفط. وفي الفصل الثامن نستعرض اهم استنتاجات الدراسة.

## 2. الدولة الريعية ولعنة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة

لا يوجد تعريف عام ومتفق عليه لهذه المفاهيم الثلاث والباحثون يستخدمون تعاريف مختلفة حسب آرائهم وجانب اهتمامهم. ما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية هو تعبير قوي وسلبي لما يمكن ان تؤدي اليه وفرة الموارد الطبيعية من كسل وفساد واستيراد استهلاكي وسوء ادارة في توظيف واستغلال موارد البلد الطبيعية والبشرية من خلال ازدياد اعتماد الدولة والمجتمع على ريع هذه الموارد عند تصديرها الى الخارج وبالتالي نشوء الدولة الريعية التي تعتمد بالدرجة الاساسية على هذه الريوع في تمويل الاستهلاك وليس على ما ينتجه المجتمع. معظم الباحثين لا يفرقون بين الاثنين ويعتبرون الثاني نتيجة للأول (انظر معهد الدراسات الاستراتيجية (2007) وبالأخص مايكل روس وتيري كارل بشكل عام، جوردن جونسون بالنسبة للبلدان الاسلامية ومجيد الهيتي بالنسبة للعراق) ولا يربطون انفسهم بتعريف محدد للدولة الريعية. لذا فإن مفهوم الدولة الريعية ومفهوم لعنة الموارد الطبيعية واللذان ظهرا في سبعينات القرن الماضي مترابطان ويعكسان الفشل في التنمية بأبعادها المختلفة ويمكن اعتبارهما وجهان لعملة/مشكلة واحدة. اما مفهوم التنمية المستدامة فقد ظهر في الثمانينات نتيجة للفشل في التنمية في كثرة من المجتمعات وأيضا فشل التنمية نفسها في حماية البيئة وعدم تبذير الموارد الطبيعية وتحسين معيشة الفقراء (سيفي 2012).

مايكل روس (روس 2007) يستعرض ويقيم عدد كبير من الدراسات حول الموضوع تثبت ان البلدان الغنية بالمعادن والنفط ضعيفة بالتنمية الاقتصادية والبشرية ولكنها تختلف في تحديد الاسباب فمنهم من يراها اقتصادية مرتبطة بشروط التجارة او ارتفاع سعر العملة وزيادة التكلفة في القطاعات الغير نفطية او عدم ارتباط القطاع النفطي بالقطاعات الاخرى، ومنهم من يؤكد الجانب الدولتي والاجتماعي في سوء الادارة لأسباب مختلفة. في دراسته "صدمة الموارد الطبيعية، نعمة أم نقمة؟ يذكرنا بول ستيفنز (ستيفنز 2007) بأن ما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية او اللعنة النفطية ليست قانون طبيعي لا يمكن تجاوزه بل ظاهرة اجتماعية-اقتصادية يمكن علاجها. فقد وجد ان من بين 54 دولة يتجاوز فيها تصدير النفط والغاز والمعادن عن 30% من صادراتها الاجمالية هناك 4 دول من البلدان النامية، بوتسوانا وتشيلي وماليزيا واندونيسيا، انجزت تنمية جيدة للفترة 1965-1995 في الانتاج الغير نفطي/معدني وفي وفيات الاطفال ومتوسط الاعمار ومحو الامية تجعلها خارج الدول المصابة بلعنة الموارد. ما تبنته هذه الدول من سياسات وأسباب ذلك مهم جدا لنا في العراق وسنعود الى ذلك في الفصل السادس عند مناقشة تجارب الدول ورأي الخبراء في كيفية الخروج من فخ الدولة الريعية.

المعنى العام للدولة الريعية لدى معظم الباحثين هو الدولة التي تعتمد بدرجة كبيرة على تصدير مواردها وبالأخص المعادن والوقود الاحفوري وأهمه النفط. حسين مهدوي (Mahdavi1970)، والذي يعتبره روس (2007) مطور مفهوم الدولة الريعية، يعرفها بأنها البلدان التي تستلم بشكل منتظم عوائد خارجية كبيرة والعوائد الخارجية يعرفها بدوره بأنها العوائد او ايجارات تدفعها شركات او حكومات اجنبية او اشخاص اجانب الى أشخاص، شركات او حكومات بلد معين. علي مرزا (مرزا 2013، ص 8) يعرف الدولة الريعية بأنها تلك التي تعتمد بمعظم صادراتها وتمويل ميزانيتها العامة على تصدير النفط والغاز ومنتجاتهما وتملك او تسيطر الدولة فيها على معظم هذه

العوائد. تعريف مهدوي اوسع ويشمل أيضا الدول التي تستلم عوائد اجنبية كبيرة مثل تحويلات مهاجرين او رسوم عبور مثل قناة بنما والسويس وأيضا الدول التي كانت تسيطر على دول اخرى وتفرض عليها ضرائب بالإضافة الى ريع النفط والغاز والمعادن، في حين يضيق مرزا المفهوم على النفط ومشتقاته ويؤكد ايضا نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الكلية وهو بهذا يحكم على العراق ان يبقى دولة ريعية في المستقبل المنظور لأننا لا نرى في الافق منتجات عديدة غير نفطية يستطيع بها العراق المنافسة في السوق العالمية.

مثل معظم الباحثين لا يناقش هاذين الباحثين مفهوم الريع واصله في حين نعتقد بأن هذا مهم وبالأخص في مشكلته مع الاستثمار وشيوع عقلية التبذير والتقاعس في مستلمي الريع في حين تسود عقلية الحرص وبذل الجهود في مستلمي الربح من العمل الانتاجي ولهذا نرى ضرورة التوسع قليلا في مفهوم الريع فقد يساعدنا في تفكيك الريع من علاقته بالتبذير والتقاعس وربطه بالاستثمار والعمل وهو ما نناقشه في الفصل القادم. قبل ان نطرح تعريفنا للدولة الريعية لابد من التأكيد على ان معظم او كل الباحثين متفقين ان المشكلة في لعنة الصادرات النفطية هي في تراجع القطاعات الانتاجية الغير نفطية ولكنهم مع ذلك يستمرون في تأكيد الناتج المحلي الاجمالي رغم انه يحوي الانتاج النفطي وينصحون بتنوع الصادرات على الرغم من صعوبتها عندما يمسك النفط بالمجتمع، كما هو الحال في العراق فليس لدينا الان الكثير مما يمكن ان نصدره وبجدوى اقتصادية بسبب التكلفة وركود الانتاجية.

تعريفنا للدولة الريعية نحصره على العراق وظروفه الحالية التي نريد تغيرها لصالح الانتاج الوطني غير النفطي وميزانية سنوية لا تعتمد على الريع النفطي بدرجة كبيرة وأن يستثمر معظم الريع النفطي لإنتاج قيمة اضافية تعوض خسارة النفط المستخرج (انظر الفصل القادم). يمكن تعريف الدولة الريعية بأنها الدولة التي يشكل فيها الاستخراج النفطي وريعه جزء كبيرا في اجمالي الناتج الوطني وتعتمد ميزانيتها السنوية على الريع النفطي بدرجة كبيرة ولا تستثمر معظم الريع النفطي لينتج رأسمال بشري يعوض عن الخسارة في الرأسمال الطبيعي. وهنا نؤكد اهمية تدوير الدولار النفطي لينتج قيمة متزايدة من الانتاج المحلي في الصناعة والزراعة والخدمات وزيادة اعتماد ميزانية الدولة على مصادر مالية لا تأتي من ريع النفط وأيضا استثمار الريع النفطي بدلا من تمويل بطالة مقنعة. في هذا التعريف نهمل مسألة تنوع الصادرات لأن ما يمكن ان يصدره العراق من غير النفط ومشتقاته غير واضح. ونهمل ايضا ريع الغاز لأن كميته في العراق قليلة نسبة الى النفط ومعظمه غاز مصاحب ومن الافضل اقتصاديا وبيئيا عدم تصديره واستخدامه محليا كمصدر رئيسي للطاقة ولصناعة البتروكيمياويات.

فيما يخص ريع النفط والمعادن وتطور الدولة الريعية نرى ان في زمن الاستعمار المباشر وقبل السبعينات كانت الشركات الاجنبية تستخرج المادة الاولية من باطن الارض وتسوقه في السوق العالمية وتستحوذ على نسبة كبيرة من الريع بشكل ارباح وتعطي شيئا لحكومات الدول التي يوجد فيها المورد. في البداية مبالغ عشوائية لرؤساء القبائل في منطقة الاستخراج ثم نظم كمبلغ ثابت لكل طن للدولة/الامارة/القبيلة التي تسيطر على منطقة الاستخراج. هذه الحكومات اصبحت مع الزمن قادرة على تعزيز موقعها وسلطتها، ومع ازدياد حصتها من الريع وزيادة الاسعار وكمية

الاستخراج ازدادت سلطة كثير من هذه الدول وأصبحت ميزانيتها تعتمد على هذا المورد اكثر من اعتمادها على الضرائب التي هي تاريخيا المصدر الرئيسى في تمويل الدولة/السلطة.

اما التنمية المستدامة فهي توفير احتياجات الأجيال الحالية من مستوى معقول من الغذاء والملبس والسكن والصحة والتعليم والثقافة والمواصلات والعمل والحرية والجماليات والروحانيات بدون إعاقة الأجيال القادمة في العقود والقرون القادمة من تلبية احتياجاتهم من مستوى معاشي وحياتي لا يقل عن ما تتمتع به الاجيال الحالية (سيفي 2012 ;WCED 1987). أي توفير احتياجاتنا مع المحافظة على البيئات الطبيعية والأنظمة البيئية الزراعية وما يتعلق بالتشجير والغابات ومنع حدوث تغيرات مناخية حادة بسبب نشاطات الانسان الاقتصادية وبالأخص انتاج وإحراق الوقود الاحفوري وأسوأهم بيئيا الفحم الحجري والنفط الصخري والرملي، وعدم التفريط بالموارد الطبيعية المتجددة مثل الماء والتنوع الأحيائي والغير متجددة مثل النفط والفسفور الضرورية للأجيال القادمة لتلبية احتياجاتهم. ومن شروط التنمية المستدامة ايضا ازالة الفقر وتقليل الفوارق الطبقية وتشجيع الاستهلاك المعنوي على حساب الاستهلاك المادي وكذلك تخفيض النمو السكاني. معظم هذه الشروط متعارضة مع ما يحدث في الدولة الريعية وبالأخص في مسألة استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة.

هدف التنمية المستدامة هو بناء المجتمع القادر على الصمود والتأقلم في عالم تسوده تغيرات متنوعة من ازمات اقتصادية وسياسية وعسكرية الى ازمات بيئية ومرتبطة بثروة الموارد الطبيعية التي تتناقص كميتها للفرد الواحد كل يوم. لا يمكن تصور مثل هذا المجتمع بدون قاعدة انتاجية زراعية وصناعية لأنها اساس المجتمعات في تطورها منذ نشوء المدن-الدول الاولى، وما توسع القطاعات الخدمية في العصر الحديث إلا بناء على هذه القاعدة (سيفي 2012؛ Saifi, Drake 2008). لذا نرى المجتمعات المتقدمة والصاعدة لا تفرط بزراعتها وقدرتها على انتاج الغذاء وتصر على انتاج معظم احتياجاتهم الغذائية والاحتفاظ بقاعدة صناعية دون ان يعني ذلك الاكتفاء الذاتي من السلع بل المنافسة في السوق الاقليمية والعالمية ولكن مع الاحتفاظ بمصالح البلد الاساسية والستراتيجية. لذا فمن شروط التنمية المستدامة بالإضافة الى ما ورد في الفقرة السابقة هو ان تكون في العراق قاعدة انتاجية جيدة في الصناعة والزراعة قادرة على الصمود في الازمات والتوسع عند الحاجة وتلعب دورا اساسيا في الانتاج الوطني، وهذا ما تدمره الدولة الريعية وتجعل من مصير المجتمع مجهولا مع نضوب النفط.

من اعلاه نستنتج بأن التنمية المستدامة نقيض الدولة الريعية وإننا حين نتبنى التنمية المستدامة نتبنى في الواقع ستراتيجية الخروج من فخ الدولة الريعية وتجاوز ما تنتجه من لعنة نفطية تؤثر سلبا على معيشة الناس في الحاضر والمستقبل. هذا وإن تبني بلدان العالم للتنمية المستدامة كخارطة طريق لكافة البلدان خلال القرن الواحد والعشرين في مؤتمر الامم المتحدة في البرازيل (UNCED 1992) هو استجابة لما يجري في العالم من تدهور بيئي وتبذير الموارد الطبيعية وإنجازات رديئة في التنمية والنمو الاقتصادي في كثير من دول العالم النامية وبالأخص الغنية بالموارد الطبيعية. ان تبني التنمية المستدامة يعني تبني طريقة تفكير جديدة تدمج المعارف الايكولوجية والاجتماعية في عمليات التنمية وتؤكد ضرورة فهم التفاعلات الجارية في كل قطاع

بين نظم البيئة المحيطة والموارد المتوفرة من جهة والنظام الاجتماعي الاقتصادي من جهة اخرى وخاصة ما يحويه من نظم المعرفة والتقنية والقيم وتنظيم المجتمع وقوانينه (سيفي Norgaard 1994; Saifi 2004; 2012).

## 3. الريع والاستثمار

من الواضح ان الكلمة الانكليزية للريع "Rentier" مشتقة من كلمة "Rent" ومعناها ايجار. مفهوم الريع يمكن ارجاعه الى مساهمات علماء كبار في تاريخ البشرية. الاول ابن خلدون في طرحه فكرة قيمة السلعة مرتبطة بالجهد المبذول لإنتاجها وجلبها، والتي طورها ريكاردو وتبناها الماركسيون الى ان العمل اساس القيمة وبالتالي يجب ان يكون اساس السعر. الثاني مالثوس في فكرة الزيادة السكانية التي تفوق الزيادة في انتاج الغذاء الذي يتوسع نحو اراضي اقل جودة وإنتاجية وهذا يؤدى زيادة الجهد والعمل لإنتاج الغذاء وبالتالي يترك هامشا او ريعا او ايجارا اكبر لمالك الارض الجيدة والخصبة وهو ما أكده العالم الثالث ريكاردو في مؤلفاته حول ريع الارض الزراعية وكيف تتأثر بالصعود في الاراضي الجيدة عندما يتم استغلال اراضي ذات جودة واطئة وتعطي غلة اوطأ لنفس العمل في الاراضي الجيدة.

رغم اننا نعرف الان بأن التطور التكنولوجي يمكن ان يقلل من كلفة الانتاج مثل استخدام الجرار في الحرث او استخدام بذور تعطي انتاج اكبر في الظروف السائدة وبالتالي تقلل من التكلفة للوحدة المنتجة وإن إنتاجية الارض يمكن ان تزداد مع زيادة العمل والتكلفة مثل مزيد من العمل في ازالة الادغال او في تسميد الارض، إلا ان فكرة الريع تبقى مهمة ويمكن تطبيقها على طيف واسع من الموارد الطبيعية التي تزداد ندرتها ومنها النفط. فمثلما يوجد ريع مختلف للأرض حسب خصوبتها او انتاجيتها يمكن ان يكون ريع مختلف للنفط حسب تكلفة استخراجه وإنتاجه من المناطق وبالطرق المختلفة. وهذا يعني من جهة ان ريع النفط متغير ويتبع التكلفة الهامشية الاعلى في منحنى عرض النفط، مرتفع في انتاج النفط التقليدي ومنخفض في انتاج النفط الصخري، ومن جهة اخرى ان سعر النفط في الاسواق العالمية يمكن ان يتبع التكلفة الهامشية الاعلى، اي ان سعر النفط يتحدد بتكلفة البديل وهو ما حاول شاه ايران، حسب فؤاد الامير (أمير 2014، ص 299) ان يفرضه كسياسة لاوبك من اجل زيادة الاسعار في اواسط السبعينات، وتحاول السعودية اليوم ان تفرضه لتخفيض الاسعار وإخراج المنتجين ذوي التكاليف العالية من الانتاج.

اذن الريع هو الفرق بين سعر المورد الطبيعي كالنفط في السوق العالمي مطروحا منه تكاليف الاستخراج والنقل، وقد كان في السابق يستخدم بكثرة ليعكس انتاجية الارض وهو مرادف للربح او الايجار او الحصة التي يحصل عليها مالكي الاراضي. وقد اصبح استخدام مفهوم الريع شائعا كمردود او منافع مالية من استخراج الموارد الطبيعية من معادن او وقود للدولة مالكة الموارد. فمن يملك الارض والموارد الطبيعية يملك ريعها يتصرف به لمصلحته او مصلحة المجتمع حسب الاحكام السائدة في المجتمع. ملكية النفط في العراق تحولت تدريجيا لملكية الدولة وأصبحت تحت تصرف من يمسك بالدولة. يقول مصعب الدجيلي في مقالة نشرته صحيفة الفاينانشيال تايمز شباط

2005: "النفط يقود الى الدكتاتورية ... وإن احتكار الحكومات العراقية السابقة لعائدات النفط هو السبب الجذري للاستبداد والحرب، وتمزق العراق أرضا وشعبا" (جونسون 2007 ص 362).

يمكن القول بأن عصر النهضة الاوروبية انبثق من تمادي الاقطاع الاوربي في توظيف ريوع الارض لنعيمهم وبذخهم وليس الاستثمار وتطوير الانتاج فأصبح بذلك معيقا لطموحات الناس والطبقة الرأسمالية الصاعدة التي تريد وتصر على علاقات انتاج جديدة تطور وتزيد من الانتاج والانتاجية لتزيد من ارباحهم ولمنفعة عدد اكبر من الناس وليس فقط مالكي الريع. تقول تيري كارل (كارل 2007، ص 135) بأن آدم سمث حذر من مخاطر ريوع المعادن ووصفها بأنها "دخل الرجال الذين يحبون ان يجنوا ثمار ما لم يبذروه". هذا الرأي الذي يعكس تقاعس من يستلمون الريع هو في الاصل يطبق على ريع الارض الذي كان يجنيه الاقطاعيون والارستقراطية الريفية دون بذل مجهود يذكر في الانتاج ويبذرونه في الاستهلاك والبهرجة. تفسخ النظام الاقطاعي تجلى مع افراغ اوروبا من الذهب لتمويل واردات سلع الرفاهية من حرير وتوابل وخزف وتعاظم فقر وبؤس الفلاحين وكادحي المدن (زكي 2007، ص 271-273).

ما فعله الاقطاعيون من تبذير وعدم حرص مع ريع الارض نراه يتجدد واضحا عند حكام البلدان النفطية وطبقة النخبة فيها مع ريع النفط وبالأخص في فترة الفورات النفطية التي تجلب موارد هائلة دون بذل جهد وعمل انتاجي يطور ويتطور ويتفاعل مع القطاعات الانتاجية غير النفطية. التبذير والتقاعس نشاهده أيضا في التاريخ القديم عندما كانت بعض الدول تفرض الجزية على دول اخرى فينتشر البذخ وسوء الادارة في الاولى والتمرد في الثانية سرعان ما يؤدي الى انهيار الدولة. فمن نسميهم بعظمائنا من سرجون الاكدي، وحمورابي، وآشوربانيبال ونبوخذنصر احتلوا بلدان عديدة بالحرب وفرضوا عليها الضرائب التي تدفقت نحو عواصمهم التي ازدهرت وانتشر البناء والفن فيها ولكن لم يمضي جيل او جيلين حتى انهارت دولهم.

ارباح بدون تعب في سوق الاوراق المالية والفوائد البنكية والمضاربات التي يمكن اعتبارها نوع من الريع لرأسمال غير منتج ازدادت بدرجة كبيرة خلال العقود القليلة الماضية. هذا النوع من الريع ينافس من جهة الرأسمال المنتج ويجعله أكثر كلفة ويشجع على التبذير ومظاهر البذخ والفساد من جهة اخرى، وكلاهما يدفعان نحو مزيد من مظاهر الدولة الريعية. لذا فإن شمول هذا الريع/الربح بنظام ضريبة الدخل ووضعه تحت رقابة الدولة والمؤسسات الدولية من الاجراءات الضرورية للحد من خطورة هذا القطاع من منافسة الانتاج الصناعي والزراعي في البلدان المختلفة وخلق الازمات (ستكلتز 2003) كما حصل في الازمة المالية العالمية عام 2008. هذا ونرى توجه رأسمال المضاربة والطفيلية هذا نحو العولمة (حسن 2011) واختياره بعض البلدان الصغيرة والانتهازية التي لا تفرض ضرائب على الارباح لتكون موطنا له. هذه البلدان تخرب على البلدان الرصينة جهودها في السيطرة على هذا الرأسمال الذي اصبح يهدد دول بالانهيار وكثيرا ما توجهت اصابع الاتهام لها بغسيل الاموال غير الشرعية.

الريع يشجع على التبذير والتقاعس وإذا لم تعي الطبقة الحاكمة او المخلصين والنزيهين فيها والمثقفين ذلك وتعمل على تعزيز القوى المضادة لعملية تحويل الدولة الى الاعتماد الاحادي على النفط فقد لا يكون من الممكن تجنب او الخروج من الفخ الريعي واللعنة النفطية (كارل 2007) لأن

ذلك يتطلب، وكما سنرى عند مناقشة ما يجب عمله في الفصل السادس والسابع، اجراءات متعددة ليس من السهل تطبيق معظمها بدون وجود ضغوط سياسية واجتماعية. فمثلا ليس من السهل حاليا تخفيض رواتب المسؤولين وذوي الدرجات الخاصة والعالية من خلال تشريع مباشر او تشريع ضرائبي بدون ضغوط جماهيرية واسعة وضغط واضح من المرجعية الدينية الشيعية ذات النفوذ الشعبي الواسع، ولا من السهل وضع جزء من ايرادات النفط في صناديق خارجية لاستقرار العوائد وتخفيض اثر الريع السلبي وللأجيال القادمة بدون ضغوط المهنيين الذين يرون اهمية هذا الصندوق وجعله خارج سيطرة الحكومة بدرجة او اخرى.

تراكم رأس المال في الدول الطبيعية (غير الريعية) مهمة صعبة لأنها تأتي من حجز جزء من الاستهلاك واستثماره في مشاريع مختلفة تؤدي الى توسيع القاعدة الانتاجية والاقتصادية في المجتمع. أرباح الانتاج الصناعي في البلدان المتقدمة والتي ارتفعت في السابق مع ضغط اجور العمل نحو التدني مكنت من تراكم رأس المال في المكائن والأجهزة والبناء والمعرفة. وضرائب الدولة على المواطنين بشكل ضريبة دخل وسلع وكمارك هي من مكنت من تراكم رأس المال في البنى التحتية. ريع النفط يمكن ان يلعب هذا الدور في تراكم الرأسمال في المنشئات الانتاجية وفي البنى التحتية بدون الضغط على الاجور لزيادة الارباح/التوفير بل السماح بارتفاعها وبدون الضغط على الارباح بل السماح باستثمارها وبدون معانات ضريبية كبيرة على المواطنين.

## 4. الدول الطبيعية والدول الريعية

نقصد بالدولة الطبيعية الدولة التي لا يعتمد اقتصادها على ريع النفط والمعادن. الضرائب والكمارك ورسوم الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها وأرباح شركات القطاع العام هي موارد الدول الطبيعية لتمويل فعالياتها المختلفة وتجعلها مسؤولة امام شعبها لتحقيق انجازات تنموية في الاقتصاد والسياسة والادارة والجوانب الاجتماعية. يقول الامام علي لمالك الاشتر حين ولاه مصر ضمن تعليماته له في الادارة الاسلامية للدولة: "وليكن نظرك في عمارة الارض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لان ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة اخرب البلاد". هنا يطرح الامام الفكرة الشائعة اليوم في البلدان المتقدمة والصاعدة بأن الدولة تأخذ ضرائب من الناس لتقدم خدمات مطلوبة في المجتمع وإدارة جيدة للبلاد وبالأخص من النواحي الاقتصادية والتنموية وهو ما لم يكن شائعا في تاريخ الدول.

الضرائب في الاسلام يفترض ان تصرف على الفقراء وعلى المهام ذات المصلحة العامة وفي المناطق/البلدان التي تجمع فيها الضرائب فلم يطرح الاسلام نفسه كبديل لكسرى او قيصر في جمع الضرائب من البلدان المحتلة لصالح مركز الامبراطورية بل بديل لعلاقات اكثر انسانية بين الناس وبين الناس والحاكم. ولكن ما أن تحول خليفة المسلمين الى ملك يعين بالوراثة في الخلافة الاموية والعباسية والعثمانية حتى اصبح موضوع جباية الضرائب وصرفها يعتمد على حكمة او فجور الخليفة وحاشيته ولكن بشكل عام انتعشت دمشق ثم بغداد ثم اسطنبول بفعل الريع الذي كان يجمع من المناطق الاخرى. ولم تنتهي مشكلة دفع الضرائب والريع للدول الاخرى إلا بعد الحرب

العالمية الاولى وأصبح القرن العشرين عصر التنمية الواسعة الممولة بالأرباح والضرائب، ولو ان قسم كبيرا منها كان يأتي من استغلال الدول الضعيفة والمستعمرات.

لعنة الموارد الطبيعية، او اللعنة النفطية وهي الاكثر اهمية بالنسبة للبلدان النفطية وأيضا للعالم نظرا لأهمية وحجم الريوع النفطية في الاقتصاد العالمي، ناتجة عن ومرتبطة بسوء استخدام ريوع الموارد الطبيعية. فبدلا من استخدامها في تنمية الانتاج الوطني في الصناعة والزراعة والخدمات من حيث توسيعه وتحديثه تستخدم في ثراء وترضية الطبقة الحاكمة والموظفين وهذا يؤدي الى سوء الاداء وزيادة التكلفة في المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الاستيرادات لتلبية ارتفاع القدرة الشرائية المتنامية. بلدان غنية بالموارد الطبيعية مثل كندا والنرويج لم تصب بلعنة الموارد النفطية لأنها ثبتت وفي وقت مبكر مؤسسات وقطاعات انتاجية تمنع او تعيق التحول الى دولة ريعية وساعد في ذلك وجود وعي اقتصادي بين مثقفي وقادة هذه البلدان. فهذه الدول لم تصبح ريعية لأنها لم تسمح بهيمنة ريوع الموارد الطبيعية على اقتصادها ومجتمعها بل استخدمتها بشكل عقلاني يساهم بتنمية المجتمع بكافة مفاصله ويضمن حقوق الاجيال القادمة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتخلص من الاستعمار المباشر نرى التزايد المستمر للبلدان التي تسعى التنمية وتوظف جهودها ومواردها الطبيعية والبشرية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تنفع مواطنيها. اول البلدان التي نجحت في مسعاها بلدان العالم الاول وتلاها بلدان العالم الثاني. اما بلدان العالم الثالث فمنها من نجحت رغم فقرها بموارد النفط والمعادن مثل الصين وكوريا وتايلند وأخرى استفادت من ثروتها النفطية والمعدنية مثل ماليزيا واندونيسيا ولكن معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية فشلت في تحقيق تنمية جيدة وأصبحت ريعية تعتمد على ايرادات النفط والمعادن (ستيفنز 2007). حكام هذه الدول الريعية حرروا انفسهم من واجب الادارة الجيدة والتنمية في المجتمع من خلال عدم اعتمادهم على الضرائب واستحواذهم على ريع النفط.

منذ الستينات لاحظ عدد كبير من الباحثين بان الدول التي يحتل فيها تصدير الموارد الطبيعية موقعا قياديا في اقتصاد الدولة تتميز بضعف واضح في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وكذلك في زيادة الاستبداد السياسي وسوء الادارة. معظم المؤلفين المشاركين في كتاب "النفط والاستبداد، .." (معهد الدراسات الاستراتيجية 2007) يؤكدون بأن دراسات كثيرة تثبت أن الدول الاكثر اعتمادا على النفط والمعادن ضعيفة بالتنمية البشرية، ذات اقتصاد زراعي وصناعي ضعيف، لديها نسبة عالية من الفقر والانفاق العسكري، حكوماتها استبدادية، يسودها الفساد وتعينات المحاسيب، وذات توجه لتصارع اثنياتها. دور الاستعمار والتدخل الخارجي في هذه السيئات ليس هامشيا خاصة وملاحظة تعاون حكومات وشركات الدول المتقدمة مع حكومات استبدادية والمساهمة في افساد طبقة النخبة في العالم الثالث (George 1990; Mahdavi 1970). سيئات ومظاهر لعنة الموارد يمكن تشخيصها في ثلاث توجهات او نوع من المشاكل التي ابتلت بها البلدان المصدرة للمعادن والنفط (جونسون 2007).

اولا، معانات اقتصاد البلد من مشكلات عديدة منها انخفاض قدرة السلع الوطنية على منافسة المستورد بسبب زيادة سعر العملة الوطنية (ما يسمى بالمرض الهولندي لتشخيصه هناك في الستينات مع تصدير الغاز وارتفاع قيمة العملة الهولندية (كارل 2007) او زيادة التكلفة في الانتاج

المحلي من خلال ارتفاع الاجور وبدون تحسن الكفاءة في الانتاج، التركيز على النشاطات النفطية وإضعاف التنوع الاقتصادي حيث ينصب الاهتمام والاستثمار في القطاع النفطي وتحرم القطاعات الانتاجية الاخرى منه، تشجيع زيادة الانفاق الحكومي وتهميش القطاع الخاص والمبادرات الفردية في تحسين وتوسع الانتاج، توسع الفجوة بين مداخيل السكان العاملين في الدولة والعاملين في القطاع الخاص وبين ثراء النخبة وفقر العاطلين والضعفاء، وترضية الناس من خلال تخفيض الضرائب عليهم وتوفير سلع رخيصة عن طريق الاستيراد وتقليل الكمارك فيتضرر الانتاج المحلي. هذه المعانات وغيرها نراها واضحة الان وتصب في زيادة الانتاج النفطي واستخدام العملة الصعبة الناتجة من بيعه في الاسواق العالمية في تمويل استيرادات متزايدة من السلع الاستهلاكية او حتى تحويلات رواتب وتقاعد وأرباح وسرقات مواطنين يسكنون خارج البلد كما في حالة العراق الان.

ثانيا، معانات الامة من انتشار مظاهر سيئة كثيرة حيث تغذي الثروة النفطية تعيين المحاسيب في المناصب القيادية وانعدام الكفاءة وسوء الادارة في عمليات صنع القرار، تمويل ادوات القمع والتجسس والسجون والاعلام وجعلها تعمل لصالح الطبقة والحزب الحاكم، انتشار الفساد المالي والاداري، رشوة الناس بالقضايا المجانية والسلع المدعومة وتخفيض الضرائب وأبشعها عطايا الحاكم من تلفزيونات وسيارات وقطع أراضي، افساد القضاء وتهميش مساءلة الحكومة التي تصبح غير معتمدة على المجتمع ويصبح القضاء والمؤسسات المالية والتشريعية لعبة بيدها، الديمقراطية تحت الارهاب حيث الانتخابات الصورية والمعروفة النتائج مسبقا، وكذلك هجرة الكفاءات لصعوبة التكيف مع اللاعقلانية وعدم الإنصاف السائدة. هذه المشاكل تؤدي الى تدهور في القيم الاجتماعية حيث تراجع المبدئية ومعاقبة من يمارسها وان كانت على اسس مهنية وتفوق المصلحية والانتهازية ونجاح وتقدم من يمارسها بإتقان.

وثالثا، تدهور ومعانات سياسية ناتجة من زيادة الاستبداد وتراجع الديمقراطية حيث الحاكم وحزبه الاوحد خبراء في كل شيء ولا يحتاجون الى نقد او نصيحة وما على الاخرين غير الخضوع والسكوت والحمد والتسبيح لعطايا الحاكم الذي يجعل من موارد النفط ملكية خاصة له ولعائلته او حزبه. المعارضة التي تظهر بسبب التفاوت الكبير في المداخيل بين الناس والمكونات والمناطق تقمع وبشدة وينتشر الرعب وعدم الثقة بين المواطنين وحتى داخل العوائل. هذا ونرى ايضا معانات الامم الاخرى من خلال الاعتداء والتدخل في الشئون الداخلية وتمويل المعارضة وشراء الذمم وحتى الارهاب والحروب مثلما فعل النظام الصدامي خلال العقود الاخيرة من القرن العشرين ويفعله النظام السعودي الان ومنذ عقود حيث ان الحاكم غير مجبر على اعلان صرفياته حيث يمكن صرف مبالغ كبيرة لأي غرض تحت بند النثريات او الامان/الامن او حتى بدون توثيق. كما وإن عسكرة المجتمع وشراء الاسلحة يسبب قلقا في مجتمعات الجيران وضياع جهود وأرواح المواطنين في اعمال عبثية.

العراق كان مثالا ساطعا لهذه المظاهر من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الزمن الدكتاتوري ومن المؤسف ان نرى الان ايضا الكثير من مظاهر الدولة الريعية ونمو اللعنة النفطية وبشدة من خلال التوسع الكبير في التوظيف في الدولة وخلق بطالة مقنعة واسعة وكلاهما يعمل

على تدهور ظروف العمل الانتاجي وزيادة التكاليف في القطاع الخاص وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الاستيراد والبطالة والضغط على الدولة لتعيين المزيد في قطاع الدولة. انهيار الزراعة والصناعة العراقية يعكس فشل ساسة العراق في قيادة المجتمع العراقي نحو استغلال جيد لموارده البشرية والطبيعية ولخبرته التاريخية في الصناعة والزراعة المستدامة والمتواصلة لقرون وألفيات وأيضا استجابته السريعة للثورة الصناعية الغربية في النصف الاول من القرن العشرين. ما نراه من تدهور في منظومة ضريبة الدخل ومنظومة الكمارك يقشعر لها البدن بسبب ما نراه من اهمال متعمد وغير متعمد لهاتين المنظومتين الاساسيتين في الدول الطبيعية والمتقدمة.

لذا فيمكن ان نرى الدولة الريعية بأنها مصابة باللعنة النفطية او لعنة الموارد الطبيعية او ان الاثنين وجهان لعملة واحدة يجعلان من الدولة ان تعتمد على ريع النفط بدرجة كبيرة وفي كافة مرافق المجتمع البيروقراطية والخدمية والإنتاجية ويؤدي ذلك الى احلال الاستيراد محل الانتاج الوطني وشيوع اللامسؤولية والتبذير وعدم الاهتمام بالسياسات التنموية. في حين تكون الدولة الطبيعية ذات اقتصاد متنوع وفيها مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية تمنع او تعيق الحاكم من السلوكيات الفردية واستغلال المركز للمصالح الشخصية وتبذير موارد الدولة. وحيث ان الريع النفطي غير مستدام لأنه مورد طبيعي غير متجدد واستنفاذه او وصوله الى حالة عدم الجدوى الاقتصادية في استخراجه مسألة حتمية فان معظم نشاطات المجتمع تصبح غير مستدامة، اي ان ما نراه من تنمية في مستوى المعيشة وقتية وان امتدت لعدة عقود لأنها مرتبطة بالإنتاج النفطي وهي بالتالي غير مستدامة. من اهم مؤشرات الدولة الريعية واللعنة النفطية التي يمكن ان تفيد العراق بدرجة كبيرة لمعرفة التوجه مرحليا او سنويا هي اولا هيمنة الريع النفطي على الايرادات في ميزانية الدولة، وثانيا هيمنة الانتاج الاستخراجي على الانتاج الوطني، وثالثا هيمنة الاستيراد على تلبية الاستهلاك الوطني من سلع وخدمات ووسائل انتاج. هناك بالطبع مؤشرات وسمات اخرى ولكنها باعتقادنا ليست بأهمية التي ذكرناها انفا.

هذا ومن الضروري ان نلاحظ بأن البلدان الطبيعية تشترك مع البلدان الريعية في المساهمة بالتدهور البيئي والابتعاد عن التنمية المستدامة فكلاهم يساهم في التدهور البيئي الذي تشهده الكرة الارضية وكلاهم يساهم بتبذير الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة. صحيح بأن الدول الاوروبية والولايات المتحدة واليابان حسنت وبدرجة كبيرة سجلها البيئي المحلي خلال العقود الماضية ولكن مساهماتهم في تدهور البيئة على المستوى العالمي لازالت عالية وأحيانا بإزدياد. فالمواطن الامريكي الشمالي يساهم في مشكلة الاحتباس الحراري ضعف مساهمة نظيره الاوروبي والأخير يساهم عشرة اضعاف مساهمة المواطن الاثيوبي او البنغلاديشي (Saifi1998). لذا فإن توجه التنمية المستدامة يعني كل بلدان وشعوب العالم ولكنه وكما رأينا في الفصل الثالث يمكن ان يعين العراق للخروج من ازمة الدولة الريعية.

## 5. العراق واللعنة النفطية

في العهد العثماني كان العراق بقرة حلوب للسلطنة يمدها بالضرائب وما ان يأتي حاكم عليها يصرف اموال الضرائب على المشاريع المفيدة للعراق وينتعش الاقتصاد مثل ما حدث مثلا ايام داود باشا ومدحت باشا حتى يعزلهم الباب العالي لعدم دفعهم الضرائب. مع استقلال العراق اصبحت الضرائب تستخدم في بناء الدولة العراقية وتنشيط عجلة الاقتصاد فيه وهو ما تعزز بدرجة كبيرة مع ظهور ايرادات النفط التي استثمرت بمعظمها على مشاريع الاعمار. من ما نستشفه من تحليلات حنا بطاطو التاريخية لعراق النصف الاول من القرن العشرين (بطاطو 1995) بأن عراق العشرينات ودولته الحديثة الناشئة لم تكن هناك هيمنة اقطاعية لأن طبقة ملاّك الارض كانت ضعيفة ومعظم الاراضي كانت ملك الدولة (اميرية) وتستغلها العشائر وأفرادها حسب عرف التقادم وشيخ العشيرة لم يكن عادة يملك الارض ودوره كان ابويا. الاهم كان قوى المدينة من طبقة المثقفين والصناع والتجار الصاعدة، فتوجه الدولة كان تنموي يهدف اللحاق بالقاهرة وأنقرة وطهران وبالتالي خصصت معظم ايرادات النفط على التنمية وهو العرف الذي استمر حتى الستينات ثم اهمل.

قوى الاقطاع توسعت وتعززت كطبقة فعالة بالمجتمع بعد قانون تمليك اراضي الدولة/العشائر (قانون اللزمة لعام 1932 والتعديلات التي حصلت عليه بعد ذلك) على شيوخ العشائر ومتنفذين في الدولة والمدينة (بطاطو 1995). مثل اقطاعيي اوروبا كان الاقطاع العراقي مبذر وجاهل ويصرف اموال الريع التي يجنيها حتى من خلال تفقير الفلاحين على الوجاهة والترف وتقوية سلطتهم القمعية وليس الاستثمار وتحسين انتاجية الارض والفلاحين حيث تركوا اوضاع الاثنين تتدهور وبالأخص في تراكم الاملاح وزيادة الفقر (بطاطو 1995 ؛ Hasan 1970). لذا فقد كان الاقطاعيون قوى رجعية لا تهمها ولا تعمل على التنمية مثلما كانت تفعل طبقة اغنياء المدينة من تجار ومستثمرين في الصناعة وطبقة وسطى من حرفيين ومثقفين تسعى التوسع والنمو والتنمية لتحسين ظروف المعيشة لهم وللمحيطين بهم.

في بداية القرن الماضي كان العراق يصدر كميات كبيرة من التمور والحبوب والجلود التي كانت تجلب له معظم العملة الصعبة. مئة عام من "التنمية والوطنية والتقدمية" وأصبحنا نستورد هذه المواد مصنعة وجاهزة للاستهلاك ومعها معظم حاجاتنا الزراعية والصناعية وأصبح كل ايراداتنا من العملة الصعبة تأتي تقريبا من النفط وحتى ميزانية الدولة تعتمد الان ولأكثر من تسعون بالمائة على ايرادات النفط، والأفظع ان يأتي معظم ناتجنا المحلي الاجمالي من قطاع النفط. يمكن ان نرى هذا التطور قد مر بثلاث مراحل.

**في الاولى** شهد العراق وحتى الستينات تنمية جيدة في كافة المجالات وبالأخص البنى التحتية والصناعة من نسيج وزيوت وجلود وسمنت وورش متنوعة وكان يمكن ان تضعنا بين البلدان المتقدمة لو استخدمت ايرادات النفط بشكل عقلاني وينمي القطاعات الانتاجية غير النفطية والإستخراجية وفي مقدمتها الصناعة بتشكيلات متعددة والزراعة والسياحة والاستثمارات المالية ولم نقع في فخ الدولة الريعية والاستبدادية. خلال الاعوام 49-1964 نمى الناتج المحلي بمعدل سنوي قدره 5.3 % وشكل الانتاج النفطي حوالي خمس الناتج المحلي (Hasan 1970) وفي عام

1965 كانت الصناعة العراقية تشكل حوالي 10% من الناتج المحلي (زيني 2009) في حين تشكل الان حوالي 1% من الناتج المحلي (مرزا 2013).

**المرحلة الثانية** (1963-2003) بدأت بمذابح واضطهاد قوى اليسار والديمقراطية وأعقبها تأميمات الصناعة عام 1964 وخنق الرأسمالية الوطنية الصناعية ثم تصاعد حدة القمع والاستئثار بالسلطة وموارد النفط لعدة عقود تخللها عدة حروب عبثية انهكت العراق وشعبه وبددت ثروات عظيمة ومهنية عالية بدلا من استغلالها في التنمية. في هذه المرحلة لا نجد سيئة من سيئات لعنة النفط والمعادن التي يذكرها الباحثون إلا ونراها موجودة في العراق ومنها احداث وأعمال وبشاعة وغباء لا يصدقها العقل وقد لا نرى مثيل لها في تاريخ الدول الحديثة. صحيح كانت هناك نهضة صناعية مع الفورة النفطية في السبعينات ولكنها كانت بدون مقومات اقتصادية واجتماعية وممولة في الاستثمار والتشغيل من موارد النفط، وسرعان ما أعقبها عقد الحروب العدوانية ثم عقد الحصار والتدهور في التسعينات. في هذه المرحلة خنقت المبادرات الفردية الابداعية في كافة المجالات وتحول الرأسمال الصناعي العراقي الى صائد ارباح في مقاولات الدولة وعمال العراق المهرة الى موظفين في ماكنة الدولة المستهترة. العقلية الاقطاعية في البذخ والسطوة كانت سيدة المرحلة.

**المرحلة الثالثة** بدأت مع الاحتلال التحريري الامريكي ومستمرة لحد الان رغم مغادرة القوات الامريكية وهي ما يمكن ان نسميها بمرحلة اللعنة النفطية الديمقراطية فيها حصلنا على دستور دائم وافق عليه الشعب وتداول سلمي للسلطة عبر الانتخابات والتمثيل النسبي وحصلنا ايضا على حرية في ابداء الرأي وممارسة الشعائر والعقيدة وفي تشكيل الاحزاب والنقابات والمنظمات المدنية. ولكننا ومنذ الايام الاولى لسقوط الدكتاتورية ابتلينا بالرواتب العالية والفساد والنهب، الذي تجلى في نهب المتحف الوطني، وبالانقسام الطائفي والاثني وتعيين المحاسيب على ضوئها، والذي ملئ الدولة العراقية بمسؤولين تنقصهم الكفاءة والنزاهة، وأيضا تردي الوضع الامني والحاجة لمزيد من القوات الامنية والتعيينات الحكومية.

في السنوات الاخيرة وحسب نشريات البنك الدولي (World Bank 2014) حصل تحسن جيد في مؤشرات التنمية العراقية في معدل دخل الفرد وزيادة متوسط الاعمار رغم ارتفاع مستوى العنف ومستوى الصحة والتعليم ووفيات الاطفال. ولكن المعدل يخفي فروقات كبيرة بين المواطنين وشرائحهم فمعدل دخل الفرد عام 2013 البالغ حوالي 7000 دولار بالسنة لا يحصل معظم العراقيين ولا حتى نصفه وحوالي خمس السكان يعيش تحت خط الفقر، أي أقل من 730 دولار بالسنة. ثم ان ميزانية الدولة اصبح يمولها النفط بدرجة كبيرة جدا والصناعة لازالت في تراجع والزراعة تراوح في مكانها والحرفيون يختفون من شوارع مدننا الخلفية ليس الى المصانع بل الى تعيينات الدولة والبطالة والأعمال الهامشية.

انتاجية العمال والرأسمال الصناعي وحتى المواد الاولية انخفضت بدرجة كبيرة خلال العقود الماضية بشكل مطلق بسبب سوء الادارة وتقادم الاجهزة والمعدات وارتفاع الاجور وبشكل نسبي بسبب توقف الاستثمار وعدم الاستجابة مع التطور التقني الذي حدث في البلدان الاخرى والذي سبب ويسبب تخفيض تكاليف الانتاج. وهذا يعني ان معظم ما يمكن ان ننتجه اليوم من مواد

وبضائع صناعية وزراعية يمكن ان يستورد بكلفة اقتصادية اقل اذا لم تُشمل الكلف الاجتماعية الناتجة من البطالة وتدهور البيئة ومن انهيار المجتمع مستقبلا مع نضوب النفط، وهذا جوهر مشكلة الصناعة والزراعة في العراق حاليا، ويمثل بامتياز مظهر اللعنة النفطية في ارتفاع الاجور وتكلفة العمل وضعف الجدوى الاقتصادية التي تمنع القطاعين من النمو والتوسع مع تواجد الموارد المالية والبشرية والمهنية.

وبنفس الوقت نرى ان اسعار معظم المواد والسلع المستوردة، في ظل سياسة تجارة خارجية حرة وعدم وجود نظام كمركي ونوعي فعال، واطئة ولا يمكن للمنتج المحلي ان ينافسها بسبب التكلفة المحلية المرتفعة وشدة المنافسة العالمية على الاسواق. الصناعة والزراعة العراقية تجابه ايضا ظروف ونظم مالية لا تشجع على الاستثمار الصناعي والزراعي خاصة فيما يتعلق بتكلفة القروض والأرض والإجازات المطلوبة وضعف البنى التحتية. هبوط اسعار اسهم الشركات الصناعية رغم ازدياد موارد النفط واعتماد ميزانيات هائلة وقياسية للدولة العراقية يشير من جهة الى وجود فساد وضعف في الكفاءة وعدم ثقة المستثمر في السوق لغياب الضوابط الجيدة والفعالة التي تمنع التحايل والفساد، ومن جهة اخرى الى ان المستثمرين في المشاريع الصناعية يعانون من مصاعب عديدة وجهود مكلفة تجعل من الجدوى الاقتصادية للمشاريع الانتاجية ضعيفة وبالتالي توجه رأس المال والفوائض نحو بدائل اخرى مثل التجارة والعقار والخدمات والاستثمارات الخارجية.

التوزيع غير العادل وحتى الباطل وغير العقلاني مثل اعطاء رواتب عالية وامتيازات تقاعدية كبيرة للطبقة الحاكمة والنخبة يمكن اعتبارها من اهم مظاهر الدولة الريعية واللعنة النفطية. قوانين الرواتب والتقاعد الحالية جائرة ومنحازة لصالح موظفي الدولة ويتحكم فيها عند التطبيق كثير من النفوذ والمحسوبية مثل ما نراه في تعيين المحاسيب ورواتب المتنفذين الخرافية واحتساب اعوام الفصل السياسي وفترات الهجرة سنوات خدمة في حساب التعويض التقاعدي لمن هب ودب، كما وإنها تظلم العاملين في القطاع الخاص من ناحية الرواتب والتقاعد فيتوجه الجميع نحو تعيينات الدولة وترتفع الاجور في القطاع الخاص بدون ان تحدث زيادة في انتاجية العمل، وهذا تقويض لقدرة القطاع الخاص وبالأخص في القطاعات الانتاجية من منافسة المستورد وتطوير الانتاج وتوسعه.

تحويل ترليونات من اموال التقاعد والرواتب والأرباح والفساد الى الخارج وبدون ضوابط وضرائب تضر كثيرا باقتصاد العراق لأنها لا تساهم بالإنتاج المحلي. فالمواطن الساكن في العراق يصرف معظم دخله لشراء بضائع وخدمات مختلفة من مسكن ومواد غذائية ومواصلات وتصليح وصحة وزيارات للمطاعم، وأكثرها يصبح دخل لمن يعملون في توفير هذه الخدمات والسلع والذين بدورهم ينفقون معظمها على شراء ما يحتاجونه من غذاء وبضائع وخدمات، اي ايرادات النفط تساهم بزيادة الانتاج الوطني غير النفطي. اما دخل المواطن من العراق وهو يسكن خارج العراق ويصرفها هناك فهذا يعني استخراج وبيع كمية من النفط وتسليم مبلغ البيع بالدولارات ليصرف في الخارج. هذا السخاء الشاذ يجب ان يناقش ويعالج من خلال آليات متعددة قد يكون اهمها ربط التعويضات والحقوق او قسم منها بالسكن في العراق وأيضا ضبط التحويلات

ووضع بعض الضرائب عليها. من الف باء علم الاقتصاد والذي يجب ان يعرفها صناع القرار والسياسة والقوانين في الدولة العراقية هو ان الاولوية في استخدام العملة الصعبة يجب ان تكون لاستيراد وسائل الانتاج والتقنية التي تزيد من الانتاج الوطني.

ما يجري من عنف وإرهاب في الواقع العراقي الحالي يصب ايضا في تعزيز اللعنة النفطية حيث ان الدولة تنشغل عن الموضوع الاهم بالنسبة للمجتمع العراقي ألا وهو احياء القطاعات الانتاجية في الصناعة والزراعة لتصبح اساس المجتمع وما يتطلب ذلك من اصلاحات جوهرية تشجع القطاع الخاص لأخذ دوره في هذا البناء. مع انعدام او ضعف الامن والذي استمر لحد الان لأكثر من عشر سنوات تضعف النشاطات الاقتصادية وتتجه الجهود والموارد نحو تحسين الامن. الدولة مجبرة على تعيين المزيد في الاجهزة الامنية والدولة مجبرة على شراء مزيد من الاسلحة والدولة مجبرة على العناية بضحايا العنف والدولة مجبرة على اعادة بناء ما دمره العنف. من الصعب تصور امكانية احلال الامن والاستقرار بدون القضاء على البطالة والفساد والظلم في توزيع الموارد، اي ان هناك حلقة مفرغة لابد من كسرها وقد يكون اهمها حاليا بالإضافة للعمل العسكري عدم تحمل الفساد وتقليل الفوارق في الدخل.

الاحتلال وتحرير العراق من الفاشية جلب معه اسس للعنة نفطية جديدة ومنها الرواتب العالية للمتنفذين، الفساد والنهب وتعيين المحاسيب، تجارة خارجية حرة وبدون اي ضوابط دمرت الانتاج الوطني، صراع قادة المكونات سمح ويسمح لتدخلات خارجية متنوعة، ومقاومة تحولت الى ارهاب قتل ويقتل من العراقيين اضعاف مضاعفة مما قتل من الامريكان. هذا التطور لا يتحمل مسؤوليته الامريكان لوحدهم بل ساهم به القادة العراقيين والقوى الفاعلة بالمنطقة ولكن الامور كان يمكن لها ان تتطور بشكل آخر لو ان خيار الادارة الامريكية كان دعم العراق لإعادة بناء مؤسساته وقطاعاته الانتاجية مثلما فعلت مع اليابان وألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن المحتمل ان تكون للصناعة النفطية والعسكرية الامريكية دور كبير في هذا الخيار بسبب توجه الحكومة العراقية نحو سياسات لا تنفع هذه الصناعات.

ان آلية ضرر الريع النفطي، والذي تزايد خلال العشر سنوات الماضية بمعدل يزيد عن 30% سنويا، على الاقتصاد هو من خلال زيادة تكاليف العمل في الصناعة والزراعة. معظم الدلائل تشير الى ان النخبة والطبقة الحاكمة في الدولة العراقية يهمها اولا استثثار الموارد وتصاعد رفاهيتها واقتناء ما يحلو لها من سلع مستوردة وبذخ فنراها لا تتراجع عن الرواتب والامتيازات اللاعقلانية التي حصلت عليها. هذه النخبة تصبح مثالا للطبقة التي تليها، وتعالج البطالة وتذمر الناس بزيادة التعينات في الدولة وإعطاء رواتب وامتيازات مجزية لا يحصل عليها العاملون في القطاع الخاص ومعظمهم يعملون في الصناعة والزراعة والمشاغل الحرفية والخدمات ومنها ما هو محمي من المستورد فلا يتأثر كثيرا بارتفاع الاجور حيث وجود هامش لزيادة الاسعار ومنها غير محمي ويتأثر كثيرا بارتفاع الاجور فتنخفض الجدوى الاقتصادية فيه وتتراجع نشاطاته وهو ما نراه واضحا في معظم الصناعات والمشاغل الحرفية. كثرة التعيينات في الدولة بدون حاجة فعلية تخلق بطالة مقنعة وعمل سهل ومجدي يجذب القوى العاملة المنتجة ويخلق صعوبات متعددة للقطاعات المنتجة، وكلها تقود الى ارتفاع التكلفة فيها وبالتالي تدهور قدرة السلع والمنتجات

المحلية على منافسة المستورد. عدم فهم ساسة وأحزاب ونقابات العراق ومنظمات المجتمع المدني لهذه الالية في تعزيز اللعنة النفطية وتدمير العراق يسهل عملية توزيع موارد النفط كعطايا لا تستوجب عمل انتاجي وتفرح من يستلمها كزيادة رواتب وتقاعد.

## 6. آراء الخبراء وتجارب الدول في الخروج من فخ الدولة الريعية واللعنة النفطية

هناك كم كبير من الاراء في كيفية الخروج من الفخ الريعي يعكس الكثير منها قيم وأيديولوجيات متنوعة وما يعتمده الباحث من سبب رئيسي في لعنة صادرات الموارد. ليس بين هذه الاراء دواء سهل او صعب شاف لكافة الحالات والظروف وكثرة منها تنصح بتحرير الاقتصاد من قيود الدولة وتعزيز السوق الحرة في التجارة الخارجية والداخلية وحصر الانتاج الصناعي والزراعي بيد القطاع الخاص وهو في الحقيقة ما يفعله العراق منذ عام 2003 بدرجة او اخرى، والنتيجة لحد الان وكما رأينا في الفصل السابق هو الايغال بالدولة الريعية واللعنة النفطية. ما فعلناه يمثل تطبيق افكار اللبرالية الجديدة التي يسميها رمزي زكي (زكي 2007) "اللبرالية المتوحشة" التي تخدم مصالح الرأسمال العالمي من خلال التخصص وتقسيم العمل وتصريف المنتجات واستثمار فوائض رؤوس الاموال على حساب الشعوب ومستقبلها وهو ما أكده ايضا ستكلتز (2003) في كتابه "العولمة ومساوئها".

ظهور الافكار اللبرالية وانتشارها في اوروبا القرن الثامن عشر والتاسع عشر مرحلة مضيئة وعظيمة في تاريخ التطور البشري والتي تم خلالها القضاء على النظام الاقطاعي المستند على الاستبداد والعبودية وقهر حرية الفرد وحقوقه. فما طرحه مونتيسو وروسو وفولتير من افكار تحررية تركت اثرها الكبير على البشرية ولم تكن تشمل تحرير الاقتصاد والسوق فقط بل تشمل ايضا تحرير الانسان والعقل والأفكار من الاضطهاد والخرافات والجمود. لا يوجد اقتصاد وسوق بدون قيود وضوابط يضعها المجتمع/الدولة وعلينا ان نفهم بوجود فرق شاسع بين تحرير الاقتصاد من استبداد وتحريره من دولة ديمقراطية. بدون الدخول في نقاشات موسعة نرى ان من الافضل تبني الفكر البرغماتي (العملي) الذي لا يتعصب ولا يرفض فكرة او اجراء بل يناقشها ضمن الواقع والظروف السائدة (رولز 2006 ؛ مرهج 2008) فوضعنا المعقد والخصوصي يفرض الاستفادة من اجراءات وآليات تقترحها نظريات متباينة في الاقتصاد فإن تبنينا نظام السوق يجب ان لا يعني ذلك عدم حاجتنا لاستخدام الاستثمار الكينزي او التخطيط الماركسي او شروط اللعب المؤسساتية فمعظم دول العالم حاليا، ان لم يكن كلها، تستخدم آليات السوق وتدخل الدولة في بناء وإدارة اقتصادها.

توجد مقترحات عديدة يمكن ان تفيدنا في الخروج من الفخ الريعى (انظر كارل 2007 وروس 2007) تستحق المناقشة وتقييم مدى صلاحيتها لظروفنا وفعاليتها ضمن الشروط السائدة في اقتصادنا ومجتمعنا ومنها ما يتجاهله كثير من الباحثين مثل ضرائب الاستيراد ووضع الستراتيجيات. قبل مناقشة ما توفره النظريات والتجارب من مقترحات من الضروري مناقشة الاسباب والعلل لفخ الدولة الريعية وما تسببه من سيئات في المجتمع. المجموعة الاولى من الاسباب والعلل نراها

بنيوية وليس للدولة والنخبة دور فيها فيما عدى عدم الاستجابة لها بسبب ضعف الادراك وقلة المعرفة والحرص. يمكن اعتبار ما يطرحه ابن خلدون من تدهور يعقب حياة الترف والبذخ للدول وما يطرحه توينبي (2014) من انهيار الدول والأقوام بسبب عدم الاستجابة الناجحة للتحديات وما طرحناه في الفصل اعلاه من دور الريع في التبذير والعزوف عن الاستثمار الانتاجي وما يسببه الريع النفطي من زيادة التكلفة في القطاعات الانتاجية اسباب بنيوية وجيهة تستدعي الانتباه والاستجابة ووضع المعالجات المناسبة. هذه الاسباب تندمج عادة في مجموعة اخرى من الاسباب التي تعزى الى سوء القرارات السياسية والتبذير.

ادب الدولة الريعية ولعنة الموارد يقترح تفسيرات متعددة لسوء القرارات نعتقد بأن اهمها تدور حول تحرر الحكومات التي تعتمد ريع الموارد من الحاجة الى فرض الضرائب على الدخل والسلع فتصبح اقل عرضة للمحاسبة من قبل المجتمع الذي تمثله او تحكمه، وفرة الموارد تجعل الدولة ميالة للصرف بسخاء على التعيينات في الدولة وعلى برامج الرفاه الاجتماعي وهذا يضعف المعارضة لتعبئة المجتمع حول القضايا الاقتصادية الانتاجية، ضعف محاسبة المجتمع يشجع الطبقة الحاكمة والنخبة على زيادة امتيازاتها وتعيين المحاسيب لتقوية النفوذ والمراكز وكلها تؤدي الى كفاءة واطئة في القرارات. الفورات النفطية مثلما حدث في السبعينات تخلق تفائلات مبالغ فيها في القدرة على النهوض ومنافسة البلدان المتقدمة وتؤدي الى هوس بالعظمة يشجع تبني مشاريع اقتصادية وعسكرية واجتماعية فاشلة ولا تنفع قدرة البلد الانتاجية وأيضا، وقد تكون الاهم بالنسبة للعراق حاليا، صراع المكونات او قادة المكونات حول توزيع الثروات بدلا من التعاون لتنميتها.

من وصفات العلاج التي تتكرر في ادب الدولة الريعية اعتماد آليات السوق في الانتاج والاستهلاك وتحجيم دور الدولة في الاقتصاد، تحرير التجارة وسعر صرف العملة من سيطرة الدولة، انشاء صندوق استثمار خارجي يمتص الفائض عند صعود اسعار النفط، رفع القيود عن الاسعار والأجور ومعدلات الفائدة، الخصخصة حتى في الموارد وتخفيض المنافع الاجتماعية، ترسيخ حقوق الملكية وسلطة القضاء، التوزيع المباشر لموارد النفط او قسم منها على المواطنين، الشفافية وفتح الملفات على المواطنين وتعزيز الاعلام الحر، تقليص الانفاق الحكومي وحجم الدولة وتحجيم البطالة المقنعة، الاستثمار في التعليم والصحة ودعم مكافحة الفساد بكافة انواعه، دعم الزراعة والصناعة، وتحجيم مشاريع البهرجة والعظمة والتسليح. كل من هذه الوصفات يمكن ان تكون مجرد هذر لعدم امكانية تطبيقها في الواقع ومضرة اذا نفذت بتطرف وصيغة رديئة وأصبحت هدف وليس وسيلة، ولكن يمكن ان تكون نافعة اذا استخدمت كأدوات يجب صياغتها بشكل متوازن ومتفاعل ومكمل لوصفات اخرى ومتناغمة مع الواقع والهدف.

تجارب البلدان الاخرى التي حققت معجزات في النمو الاقتصادي والتنمية وتلك التي لم تقع بفخ الدولة الريعية وأخرى دخلت الفخ ولكن تمكنت من الخروج منه تستحق اهتماما خاصا من الدولة العراقية اذا كانت جادة في انهاء اللعنة النفطية على العراق وما على الاقتصاديين والباحثين المتخصصين إلا الغور في هذه التجارب وتبويبها ومناقشتها لتكون من اساسيات ما يجب عمله في الموضوع. اليابان الديمقراطية ذات الاحزاب المتعددة والصين الشيوعية ذات الحزب الواحد كلاهما حققا طفرات كبيرة وسريعة في التنمية والنمو الاقتصادي وكلاهما استخدم نظام السوق

وتدخل الدولة الاقتصادي ولكن بخلطات مختلفة. كندا والنرويج من البلدان الغنية بالنفط التي تمكنت بفضل مؤسساتها الناضجة لامتصاص الريع النفطي واستثماره لصالح المجتمع بدون الاصابة بمظاهر الدولة الريعية. بوتسوانا وتشيلي وماليزيا واندونيسيا من البلدان النامية التي تجاوزت او خرجت من فخ الدولة الريعية من خلال تبنيها سياسات تنموية هادفة تمثلت وحسب ستيفنز (2007) بتدخل الدولة الواسع، تعزيز نظام السوق والقطاع الخاص ولكن مع ضبط ودعم، ودعم الزراعة والصناعات غير النفطية/الإستخراجية، ومحاربة التبذير والفساد.

كثير من الباحثين يحذرون من سياسة بديل الاستيراد في الصناعة ومنهم زيني (2009) ومرزا (2013) ولكن لا أظن بأنهم يعنون عدم فرض ضرائب كمركية على استيراد السلع التي يمكن ان ننتجها محليا وبشكل تنافسي بعد فترة من الزمن. قد يكون صحيحا بأن التجارة تشجع النمو الاقتصادي ولكن بنفس الوقت يمكن للنمو الاقتصادي ان يشجع على التجارة وليس من الحكمة ان نفتح باب الاستيراد على مصراعيه في حين تمارس معظم الدول قيود متنوعة على الاستيراد (حسن 2011). حاليا من الضروري ان نفكر بسياسة بديل للاستيراد لكثير من المواد والسلع لأننا حاليا نستورد معظم احتياجاتنا من السلع المختلفة ومن المعقول الاستفادة من تكلفة الاستيراد في النقل والمعاملات الادارية والمالية خاصة في السلع التي تحتاج دعما بسيطا ومن السهولة ان نكون منافسين فيها في السوق المحلي مثل معظم السلع الغذائية والإنشائية والنفطية/الغازية والتي يحتاج انتاجها كمية كبيرة من الطاقة او مهمة ستراتيجيا.

## 7. التنمية المستدامة خيار العراق للخروج من اللعنة النفطية وبناء الاقتصاد المتنوع

والعراق يتمتع بواردات نفطية عظيمة، من المناسب جدا ان يكون لديه سياسة تنمية وتوزيع دخل تضمن حياة كريمة لكافة مواطنيه. ولكن ذلك يجب ان لا يضر القطاعات الانتاجية في الزراعة والصناعة والخدمات ويكرس هيمنة الريع النفطي على اقتصاد العراق لان موارد النفط غير دائمة والعمل والإنتاج هو اساس الانسان وتواصل المجتمعات. معظم استهلاكنا حاليا يموله النفط وهذا غير مستدام ويجب علينا ضمان قدرة القطاعات الاخرى لتوفير احتياجات المجتمع من المنتجات المختلفة بعد نضوب النفط. وهذا يعني استخدام موارد النفط والغاز، كبديل للتوفير الصعب والقاسي والذي مرت به البلدان المتقدمة، لكي نمول استثمارات التنمية وبالأخص في الصناعة والزراعة لرفع انتاجية العمل والرأسمال وأيضا الارض والماء بالنسبة للزراعة مع الأخذ بنظر الاعتبار شروط التنمية المستدامة وبنفس الوقت تحقيق درجة جيدة من العدالة في التوزيع تجتث الفقر وتعزز القدرة الشرائية للمنتجات الوطنية وهي الاكثر طلبا من ذوي الدخل المحدود.

لضمان ذلك لابد من تبني عدد من التوجهات منها السريعة والتي يجب ان يبدأ بها بالأمس! وتعزز اليوم وأهمها تحسين الوضع الامني ومحاربة الفساد وتحقيق عدالة افضل في توزيع الموارد المالية، ومنها طويلة المدى وتعمل على تراكم رأس المال ورفع الانتاجية في كافة مرافق المجتمع، بشكل متوازي ومتناغم مع ستراتيجيات التنمية الوطنية في القطاعات المختلفة التي ينبغي ان تكون مرنة ويناقشها ويقرها الشعب وممثليه وأهمها ستراتيجية الزراعة (سيفي 2013 أ)،

ستراتيجية الماء (سيفي 2013 ب)، ستراتيجية النفط والغاز (سيفي 2013 ج وسيفي 2014 ج)، ستراتيجية الصناعة (سيفي 2014 أ)، ستراتيجية البيئات الطبيعية والطبيعية الاجتماعية (سيفي 2014 ب)، وستراتيجية التنمية الشاملة والتي نناقشها في دراسة في هذا العدد تقترح اعتماد عام 2050 كمدى زمني لهذه الستراتيجية (سيفي 2015). في جميع هذه الاعمال وفي هذه الدراسة نؤكد حاجة السوق الى الدولة وحاجة الدولة الى السوق (Galbraith 1989).

هدف التوجهات التي سنذكرها لاحقا هو تحقيق تحسن (تخفيض) مستمر في مؤشرات الدولة الريعية ذات الاساس المحدد في الاعتماد المفرط على ايرادات النفط في ميزانية الدولة وفي عدم المساهمة في تصاعد اجمالي الناتج المحلي وأيضا عدم انتاج ثروة مادية كأصول انتاجية ومعرفة في البشر تعوض عما نقده من ثروة نفطية نستخرجها ونستعملها او نبيعها، وهو ما يجب ان يكون بوصلتنا في الجهود المذكورة لانتشال العراق من لعنة الدولة الريعية ووضعه على جادة التنمية والنهوض من خلال تعزيز وإنشاء المؤسسات الفعالة والجيدة التي تنتج مؤسسات اقتصادية جيدة وفعالة وتدفع بعجلة التنمية.

البوصلة التي نضعها لابد ان تحوي ارقام محددة لكي نعرف توجهنا ومقدار نجاحنا او فشلنا وهنا نقترح وكما في دراستنا حول ستراتيجية التنمية المستدامة (سيفي 2015) ان يكون مسعانا في:

| | 2020 | 2030 | 2040 | 2050 |
|---|---|---|---|---|
| **تقليل نسبة مساهمة النفط في الميزانية العامة** | **80%** | **60%** | **40%** | **20%** |
| **تخفيض نسبة مساهمة الاستخراج النفطي في الناتج الوطني** | | **40%** | **30%** | **20%** |

لتحقيق هذه الاهداف نفترض او نأمل ان تتضمن ستراتيجية التنمية الشاملة انتاج نفطي لا يزيد عن 1 % من الاحتياطي المعلن او المتوقع، اي 6 مليون برميل يوميا، وان توضع الايرادات في اربع صناديق او ميزانيات، تشغيل وتوزيع مباشر واستثمار دعم وبنى تحتية واستثمار اصول داخلية وخارجية، حصة كل منها تتحدد سنويا حسب الاحتياجات والفوائض في الميزانية العامة ومرحليا وحسب الخطة الخمسية لتلك المرحلة والتي تأخذ بنظر الاعتبار عوامل عديدة ومنها اسعار النفط وخطط القطاعات.

مثل القوانين والستراتيجيات المهمة والضرورية في بناء العراق الانتاجي والمتحضر يجب مناقشة التوجهات التي نراها ضرورية للخروج من اللعنة النفطية وبالأخص قانون رواتب الموظفين في الدولة العراقية وكذلك قانون التقاعد وقانون الضرائب والكمارك بشكل واسع وعلى كافة المستويات وعدم حصره بين الخبراء ومجلس الوزراء ومجلس النواب لان ذلك يثري النقاش ويحسن من الاجراءات والقوانين المطلوبة ويجعلها اكثر عدلا وأكثر تناغما مع مصالح شرائح الشعب المختلفة ويراعي ايضا الاقتصاد الوطني ومستقبله.

التوجهات التي نراها ضرورية للخروج من الاقتصاد الريعي واللعنة النفطية تشمل:

**1.** تعزيز المؤسسة الديمقراطية وجعلها قادرة على وضع مؤسسات سياسية وتنظيمية واقتصادية فعالة وايجابية وعدم السماح بتحويلها الى مسخ يتلاعب بها ويسيرها نخبة فاسدة همها التحايل والإثراء على حساب الشعب ومستقبله وهذا يحتاج الى دعم المخلصين والكفوئين والى التحسين النوعي لمجلس النواب ليكون اهلا لتشريع جيد للقوانين ولرقابة بناءة لمؤسسات الدولة. وضع قانون جيد للأحزاب وآخر للانتخابات وتخفيض رواتب وامتيازات النواب يمكن ان يؤدي الى تراجع المصلحيين ومفتقري الاهلية من النواب خاصة اذا دعم هذا التوجه من قبل المرجعيات ومنظمات المجتمع المدني.

**2.** التوزيع المباشر لقسم من ايرادات النفط على كافة المواطنين العراقيين البالغين والساكنين في العراق لوضع نوع من الموازنة بين استفادة العاملين في قطاع الدولة والعاملين في القطاع الخاص وهذا من جهة يحقق عدالة اكبر ويتماشى مع نص الدستور بان النفط والغاز ملك لكافة العراقيين ومن جهة اخرى يقلل التكاليف في القطاع الخاص ويجعله اكثر قدرة على منافسة الاستيراد. شمول الاطفال والساكنين خارج العراق بهذا التوزيع يعني هدر كبير في الموارد وزيادة سكانية مرعبة وانفلات الفساد. حاليا يجب التركيز في هذا المشروع على استفادة العاملين في القطاع الخاص والعاطلين عن العمل ومن ليس لديه تقاعد من الدولة العراقية وأيضا الدارسين في المعاهد المهنية والجامعات.

**3.** مراجعة الصرفيات وما يهدر في انواع متعددة من الفساد والتبذير في مؤسسات الدولة من المجالس الرئاسية وحتى اصغر الوحدات الادارية في الأقضية والنواحي. التعيينات الوهمية او ما يسمى بالفضائيين، الايفادات الترفيهية، المشتريات الوهمية والمتلاعب بها، التعينات غير الضرورية والمحصورة بالمحاسيب، وسوء استخدام باب النثريات امور شائعة نرى حضورها في كافة المستويات. اصلاح ودمج نظام التموينية ونظام الضمان الاجتماعي وحسب معطيات 2 اعلاه وحصرها بالمحتاجين فقط يمكن ان يقلل من صرفيات الدولة بدرجة كبيرة حيث كثرة الفساد وقلة الكفاءة فيهما.

**4.** اعادة النظر في نظم التعيينات ورواتب ومخصصات وتقاعد العاملين في الدولة فمن غير المعقول ان يتمتع اصحاب الدرجات الخاصة والعليا برواتب وامتيازات تفوق ما يتمتع به زملائهم في البلدان المتقدمة في حين يرزح خمس مواطنيهم تحت خط الفقر. تخفيض كلفة واحد من الذين يكلفون الدولة أكثر من عشرة ملايين دينار شهريا الى أقل من خمسة ملايين يعني امكانية دعم 25 عامل في القطاع الخاص بواقع 200 ألف دينار شهريا. الدولة يجب ان تتوقف عن التضخم المضر وحصر الزيادات في الصحة والتعليم العام والخدمات التي يدفع المواطن تكاليفها او جزء منها مثل الكهرباء والماء وأعمال البلدية.

**5.** زيادة ايرادات الدولة غير النفطية من خلال اصلاح وتفعيل نظام ضريبة الدخل ونظام الكمارك وأيضا نظام الرسوم على الخدمات المختلفة وكلها تعاني من فساد مستشري وقلة كفاءة. من المخجل ان نرى موظفي الضرائب يحاسبون البقال والقصاب والحلاق ويتركون الموظفين والملاك ذوي الدخل العالي، ومن المعيب ان نترك الاستيراد العشوائي والتهريب يهدم منتجاتنا

الوطنية ويكون مصدر غناء للفاسدين وليس مورد مهم للدولة، ومن المهازل ان لا تردع سرقة الكهرباء والماء الذي اصبح مصدرا اساسيا في تبذير هاتين السلعتين.

**6.** تأكيد دور الدولة في بناء البنى التحتية وتنمية القطاعات الانتاجية غير النفطية من خلال سياسات داعمة متنوعة تصب في تسهيل العمل وتقليل التكلفة في القطاع الصناعي والزراعي الذي هو عماد المجتمعات وجعله قادرا على استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة التي تدخل سوق العمل سنويا. توجيه السوق نحو نمو الانتاج المحلي يحتاج ضوابط وتشجيع الدولة. ما يخصص من رواتب للعاملين خارج الدولة حسب 2 اعلاه يمكن ان يقلل وبدرجة كبيرة تكاليف العمالة العراقية في القطاع الخاص.

**7.** تخصيص أكبر نسبة ممكنة من ريع النفط للاستثمار في ثلاث مجالات/صناديق. الاول البنى التحتية والتعليم والصحة، الثاني دعم المشاريع الانتاجية التي يقوم بها القطاع الخاص والمختلط والعام كجزء مهم من تدوير الدولار النفطي وجعله يدعم مزيدا من الانتاج المحلي، والثالث صندوق توفير واستثمار في اصول خارجية وداخلية يضمن استقرار الموارد المالية وحقوق الاجيال القادمة ويخفف من ضغط واردات العملة الصعبة على صعود قيمة الدينار العراقي.

**8.** دعم الشفافية في شؤون الدولة العراقية وإنهاء عقلية السري ابتداء من مجلس الوزراء والنواب بطرح مشاريع القوانين والقرارات للمناقشة العلنية وكذلك اعلان موارد ومؤهلات المتنفذين في الدولة، وبالأخص الوزراء والنواب والمستشارين، والجدية في محاربة الفساد، ابتداء من المراكز العليا في الدولة وعدم حماية اي شخص وترك سلطة القانون تؤدي عملها بحزم وبدون تدخلات سياسية واقتصادية. دعم منظمات المجتمع المدني والإعلام النقدي/التحقيقي وتفعيل مؤسسات محاربة الفساد من هيئة نزاهة والمفتشين العاميين والرقابة المالية مهمة في هذا المجال.

**9.** دعم انشاء احزاب وتكتلات ونقابات وجمعيات تمثل الطبقات والفئات المنتجة في المجتمع والتي لها مصالح اقتصادية في احياء وتوسع القطاعات الانتاجية غير النفطية، وبالأخص انشاء حزب يمثل الرأسمالية الوطنية المنتجة كامتداد لحزب جعفر ابو التمن والجادرجي وأيضا دعم اتحاد الصناعات وتسهيل الانتماء اليه لتوسيع قاعدته وقدرته في التحرك لدعم الصناعة الوطنية. تعاون أحزاب ونقابات العمال والمزارعين والرأسمالية الصناعية يمكن ان يشكل ثقل موازن لهيمنة الموظفين على الدولة وسياساتها.

**10.** اعتماد تفكير وشروط التنمية المستدامة في كافة مرافق الدولة وفي كافة الستراتيجيات التنموية وبالأخص في مسألة تفاعل المجتمع ومنظوماته مع البيئة والمنظومة الايكولوجية المحيطة وحماية وتحسين البيئة واستغلال الموارد الطبيعية وتحقيق عدالة اجتماعية لضمان مستقبل افضل للأجيال القادمة.

**11.** الاستفادة القصوى من أثر الحرب الداعشية في خلق ظروف مناسبة لإجراء اصلاحات جذرية في المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التي ظهرت عيوبها واضحة

في السماح لتطور الاوضاع الى سيطرة مجاميع ارهابية على مساحات شاسعة من العراق وتهديد العملية السياسية.

**12.** الاستفادة القصوى من أثر الازمة المالية الناتجة عن انخفاض اسعار النفط وتوسع انفاق الدولة التبذيري والمتضخم وتبني سياسات تنموية تنفذ اعلاه وتهدف الى تنويع دخل الدولة والمجتمع وجعل الدولة تعمل بكفاءة وبدون تبذير الريوع النفطية على طبقة الموظفين والنخبة والتي تؤذي القطاعات الانتاجية.

الديمقراطية وريع النفط وتفكير التنمية المستدامة هم اهم ما لدى العراق لتجاوز فخ الدولة الريعية ولكن لحد الان لا تستثمر هذه العوامل بشكل صحيح يضع العراق على جادة النهضة وليس ولوج اللعنة النفطية مرة اخرى. خطر تقويض المؤسسة الديمقراطية بدلا من تعزيزها وارد من خلال افراغها من محتواها وترك النخبة تتصرف بأنانية ولخدمة مصالحها المادية. موارد النفط يمكن ان تستمر في تعزيز الاستهلاك لمواد مستوردة وخنق الانتاج المحلي، وكما أشار سمير ليلو (ليلو 2014) فإن زيادة الريع النفطي يمكن ان يستغل لتقويض اسس الديمقراطية وعرقلة التنمية البشرية والانتاجية السليمة. والجهل في فكر التنمية المستدامة وشروطها يمكن ان يتواصل ويحجب عنا النظر في مخاطر او سلامة الطريق الذي نسلكه. دور المثقفين والقادة المخلصين في التثقيف في هذه الامور كبير جدا ويجب ان يتعزز ويتصاعد. الازمة المزدوجة التي تمر بها البلاد حاليا مع الارهاب وانخفاض اسعار النفط يمكن ان تقدم فرصة عظيمة لزيادة الادراك والوعي بمشاكل العراق الاساسية وتبني سياسات وإصلاحات جذرية لعلاجها.

## 8. الاستنتاجات

الدولة الريعية واللعنة النفطية ليست قوانين طبيعية لابد للبلدان الغنية بالنفط ان تصاب بها بل هي سوء ادراك وإدارة القائمين على الدولة وطبقة النخبة السائدة فيها نظرا لاهتمامهم بمصالحهم الخاصة المرتبطة عادة بمصالح دول خارجية وليس بمصلحة المجتمع الذي يقودونه، فالسيارة الأحدث والأكثر وجاهة بالنسبة لهم اهم من امكانية المجتمع من انتاج سيارة معقولة وجيدة بيئيا تفيد ليس فقط معظم المستهلكين العراقيين بل المنتجين ايضا من عمال وصناعيين وبنفس الوقت تطور قدرة صناعية ضرورية حاليا ومستقبلا. سلوك هذه الطبقة الطفيلي في استخدام ريع النفط يشبه سلوك الاقطاعيين في تصرفهم بريع الارض لتمويل بذخهم ومغالبتهم وسلطتهم وليس تطوير وتوسيع الانتاج الذي يستفاد منه المجتمع بكافة مكوناته وطبقاته. هذا السلوك يدفع بالعراق نحو كارثة مع نضوب النفط او عدم اقتصادية استخراجه لأن توفير معيشة مناسبة لخمسين مليون عراقي او أكثر امر مستحيل او قريب منه اذا لم تكن لدينا زراعة وصناعة كفوءة وقادرة على التواصل (مستدامة). لذا لابد من قوى الشعب وطبقاته المنتجه ومثقفيه والمخلصين من السياسيين ان تعمل على منع هيمنة سلوك تبذير موارد العراق النفطية وتصر على استثمار معظمها في المشاريع الانتاجية.

ما أكدته هذه الدراسة في خروج العراق من فخ الدولة الريعية هو ضرورة وجود مؤسسات اقتصادية فعالة وداعمة لنمو الانتاج الوطني وبالأخص الصناعي والزراعي وهذا يحتاج الى مؤسسات سياسية فعالة وداعمة في انشاء وتطوير مثل هذه المؤسسات. لدينا الان اهم مؤسسة سياسية في الدولة وهي مجلس نواب منتخب على اسس ديمقراطية جيدة نسبيا ويمثل بشكل نسبي المواطنين في كافة المحافظات. هذه المؤسسة هي ام المؤسسات وهي التي بإمكانها ان تعطينا قوانين ومؤسسات وسلطة تنفيذية تخرجنا من فخ الدولة الريعية وتضع العراق على جادة التنمية والنهوض، ولكن مع الاسف لازالت فعالية هذه المؤسسة ضعيفة بسبب المناكفات السياسية وعدم وجود الكفاءة او النزاهة في عدد كبير من النواب المنتخبين. شعور المخلصين والمتنفذين بخطورة الموضوع وتفضيل المصلحة الوطنية وتبني مبدأ الاغلبية في اتخاذ القرارات يمكن ان يحسن اداء وفعالية المجلس الان وعلى المدى القريب. اما على المدى المتوسط والبعيد فلابد من تحسين نوعية وأهلية اعضاء مجلس النواب العراقي.

الخروج من فخ الدولة الريعية واللعنة النفطية ليس بالأمر الهين ويحتاج الى جهود كبيرة ومشاريع وقوانين وإجراءات متعددة تصب في ثلاث توجهات متوازية ويكمل احدهم الاخر ويعملون ضمن طريق التنمية المستدامة الذي يحمي ويحسن الاسس الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي ستعتمد عليها الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. الاول تخفيض اعتماد ميزانية الدولة وبالأخص التشغيلية على ريوع النفط والغاز من خلال تخفيض صرفيات الدولة وبالأخص التعيينات غير المنتجة وزيادة ايرادات الضرائب والكمارك ورسوم الخدمات. والثاني تخفيض مساهمة الاستخراج النفطي في الناتج المحلي من خلال استثمار الدولار النفطي لزيادة الانتاج المحلي في الصناعة والزراعة والخدمات. والتوجه الثالث بناء ثروة مادية ومعرفية لدى الدولة والشعب تعوض عن ما نخسره من ثروة نفطية باستخراجها من باطن الارض.

هذه التوجهات تحتاج الى، وتتفاعل مع، تحسين الوضع الامني والقضاء على الفساد المالي والإداري بكافة انواعه وتوزيع افضل وأعدل للموارد والصلاحيات، ومن الافضل ان تكون التوجهات ضمن ستراتيجية تنموية شاملة يضعها الشعب وممثليه على اساس وشروط التنمية المستدامة. الازمة المالية والحرب الداعشية تقدم فرصة مادية ونفسية ترفع من الادراك العام بالمشكلة وضرورة ايجاد العلاجات اللازمة وما على ساسة ومثقفي العراق المخلصين إلا استغلال هذه الفرصة.

## المصادر


**أمير، فؤاد قاسم 2014 الدولار، دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط. دار الغد، بغداد.**

**البنك الدولي 2015 الوعود التي لم يحققها النفط والنمو،الفقر والاحتواء والرفاه في العراق 2007-2012. www.albankalduwali.org**

توينبي، آرنولد 2014 بحث في التاريخ. موجز سي سَمرفل، ترجمة طه باقر، دار الوراق، بغداد-بيروت.

جونسون، جوردن 2007 لعنة النفط، الاقتصاد السياسي للاستبداد. في "النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية"، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.

حسن، صالح ياسر 2011 الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي، محاولة في فهم الجذور. دار الرواد المزدهرة، بغداد.

روس، مايكل 2007 الاقتصاد السياسي للعنة الموارد، نقد وتحليل الأدبيات النفطية. في "النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية"، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.

رولز، جون 2006 قانون الشعوب، مع عودة الى فكرة العقل العام. ترجمة ناطق خلوصي، بيت الحكمة، بغداد.

زكي، رمزي 2007 اللبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

زيني، محمد علي 2009 الاقتصاد العراقي، الماضي والحاضر وخيارات المستقبل. دار الملاك، بغداد.

ستكلتز، جوزيف 2003 العولمة ومساوئها. ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد.

ستيفنز، بول 2007 صدمة الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة. في "النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية"، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.

سيفي، باسم 2012 التنمية المستدامة، في المفهوم والتطبيق. قضايا ستراتيجية 1 ,85-124.

سيفي، باسم 2013 أ التنمية المستدامة، في الزراعة والأمن الغذائي. قضايا ستراتيجية 2، 91-127.

سيفي، باسم 2013 ب ملف الماء العراقي والتنمية المستدامة. قضايا ستراتيجية 2، 128-150.

سيفي، باسم 2013 ج التنمية المستدامة، في النفط والغاز الطبيعي. قضايا ستراتيجية 2، 44-51.

سيفي، باسم 2014 أ الصناعة العراقية والتنمية المستدامة، ضرورة بناء ستراتيجية صناعية مرنة وشاملة تعتمد المعرفة والنقاش. قضايا ستراتيجية 3، 111-146.

سيفي، باسم 2014 ب التنمية المستدامة، في البيئات الطبيعية والطبيعية الاجتماعية والطاقة. قضايا ستراتيجية 3، 147-173.

سيفي، باسم 2014 ج ستراتيجية الطاقة الشاملة، تنمية مستدامة ام روليت روسي ام تدهور مستدام. قضايا ستراتيجية 3، 51-58.

سيفي، باسم 2015 ضرورة بناء ستراتيجية التنمية المستدامة الشاملة في العراق. قضايا ستراتيجية 4، في هذا العدد.

صالح، مظهر محمد 2014 الطبقة الوسطى في العراق. شبكة الاقتصاديين العراقيين، www.iraqieconomist.net/ar/2014

عبد المقصود، زين الدين 1981 البيئة والانسان، علاقات ومشكلات. منشأة المعارف، الاسكندرية.

عضاض، كامل 2013 هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية، عوائق امام تحقيق التنمية المستدامة. شبكة

**الاقتصاديين العراقيين، iraqieconomist.net/ar/2013**

**كارل، تيري 2007 مخاطر الدولة النفطية، تأملات في مفارقة الوفرة. في "النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية"، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.**

**ليلو، سمير 2014 ملاحظات حول الستراتيجية الوطنية العراقية للطاقة وآثارها على المسار الديمقراطي. قضايا ستراتيجية 3، 51-58.**

**مرزا، علي 2013 العراق، الواقع والآفاق الاقتصادية. دراسة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت 30 آذار- 1 نيسان 2013.**

**مارويك، آرثر 1990 الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين. ترجمة عبد الرحيم الجلبي، دار المأمون، بغداد.**

**مرهج، علي عبد الهادي 20 الفلسفة البرجماتية اصولها ومبادئها. دار الكتب العلمية، بيروت.**

**معهد الدراسات الاستراتيجية 2007 النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية. معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد.**

Acemoglu, D., Robinson, J. 2012 Why Nations Fail, the Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Profile Books, London.

Amuzegar, Jahangir 1999 Managing the Oil Wealth, OPEC's Windfalls and Pitfalls. Tauris Publisher, London.

Diamond, J. 2011 Collapse, How Societies Choose to Fail or Survive. Penguin, London.

Galbraith, J.K. 1989 Ideology and Economic Reality. *Challenge*, November-December 1989.

George, S. 1990 Ill Fares the Land. Penguin Book, London.

Hasan, M. S. 1970 Role of Foreign Trade in the Economic Development of Iraq 1864-1964, a Study in the Growth of a Dependent Economy. In Cook, M. A. (editor) Studies in Economic History of the Middle East. Oxford University Press, London.

Hertz, N. 2003 Global Capitalism and the Death of Democracy, the Silent Takeover. Harperbusiness, New York.

Mahdavy, H. 1970 The Pattern and Problem of Economic Development in Rentier State, the Case of Iran. In Cook, M. A. (editor) Studies in Economic History of the Middle East. Oxford University Press, London.

Meadows, D., J. Renders, and W. Behrens 1972 The Limits to Growth. Universe Books, New York.

Norgaard, R. B. 1994 Development Betrayed, the End of Progress and a Coevolutionary

Revisioning of the Future. Routledge, London and New York.

Saifi, B. 1997 Environmental Degradation and Future Global Agriculture. Report 117, Department of Economics, SLU, Uppsala.

Saifi, B. 2004 The Sustainability of Swedish Agriculture in a Coevolutionary Perspective. Agraria 469, SLU, Uppsala.

Saifi, B., L. Drake 2008a A Coevolutionary Model for Promoting Agricultural Sustainability. *Ecological Economic* 65, 24-34.

Sen, A. K. 1999 Development as Freedom. Oxford University Press, Oxford and New York.

Transparency International 2014. www.transparency.org.

UNCED (United Nation Conference on Environment and Development) 1992 Agenda 21, an Action Plan for the Next Century. UNCED, New York.

WCED (World Commission on Environment and Development) 1987 Our Common Future. Oxford University Press, New York and Oxford.

World Bank 2014 Country data. www.worldbank.org/en/county/iraq.